مدرسة القضاء الشرعي
دراسة تاريخية لمؤسسة تعليمية
١٩٠٧ - ١٩٣٠

دكتور
عبد المنعم ابراهيم الدسوقي الجميعي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك
بجامعتى القاهرة والامام محمد بن سعود الاسلامية
فرع الجنوب — ابها

الطبعة الأولى
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

توزيع
مكتبة الخانجي بمصر

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

فى اطار دراستى للمؤسسات الثقافية والعلمية فى مصر التى أسهمت اسهاما ملحوظا فى ايقاظ الفكر العربى ، والتى كان لها الدور المؤثر فى حركات تنوير العقل المصرى قمت بدراسة الجامعة المصرية [1]، ومجمع اللغة العربية [2] ، والجمعية المصرية للدراسات التاريخية [3] ، وهاأنذا أقدم هذه الدراسة عن أحد المؤسسات الثقافية والتعليمية التى اندثرت رغم أهميتها حتى لم يعد يعرف عنها من جيلنا الحالى ، ولا حتى من المتخصصين منه سوى النذر اليسير عنها ألا وهى مدرسة القضاء الشرعى التى كان انشاؤها فتحا لباب التطور العلمى المعتدل والبعيد عن الغلو والتطرف والتى كانت خطوة موفقة حققت ما كان ينتظر منها من حيث تحسين أحوال المحاكم الشرعية على وجه يتلاءم مع ظروف العصر ومقتضياته فأخرجت أجيالا من القضاة الشرعيين والكتبه والمحامين كان لهم أكبر الفضل فى التأثير على نظام القضاء المصرى بحيث أصبح يتلاءم أكثر وطبيعة العصر ومقتضياته .

---

(١) انظر : الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨ — ١٩٤٠ القاهرة مركز الدراسات السياسية بالأهرام ١٩٨٤ .

(٢) انظر : مجمع اللغة العربية — دراسة تاريخية . . القاهرة — الهيئة المصرية العامة للكتاب — مركز تاريخ مصر المعاصر ١٩٨٣ .

(٣) انظر : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية — دراسة تاريخية لمؤسسة علمية ١٩٤٥ — ١٩٨٥ . القاهرة — الجمعية التاريخية ١٩٨٥ .

وسبب التفكير فى انشاء هذه المدرسة خارج نطاق الأزهر يرجع الى أن حركات الاصـــلاح داخل الأزهر كانت دائما ما تضيع وســـط ضوضاء المعارضين للأصلاح والمتشددين الذى كانوا يرون أن تدريس الطبيعة والكيمياء كفرا ، وتدريس الفلسفة افك من عمل الشـــيطان ، والاجتهاد فى المسائل الدينية حرام وبدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار •

ونظرا لأن صور المعاملات بين الناس قد تغيرت على أثر التقدم العلمى والاختراعات الحديثة ، فقد كانت هناك ضرورة الى انشاء مدارس منفصلة عن الأزهر لدراسة الشرع واللغة العربية بطريقة تتفق مـــع حاجة العصر ، خصوصا وانه من الصعب الزعم أن كتب تدريس الشرع يجب أن تبقى كما وضعها السلف دون تغيير •

وليس من الغريب أن تولد مدرسة القضاء فى الوقت الذى كان فيه انشاء الجامعة المصرية يسير على قدم وساق فقد بدأت مصر منذ مطلع القرن العشرين تضع لبنات صرح التعليم العالى الحديث ، وتصنع انجازاتها التعليمية الرائدة التى ظلت مثالا يحتذى به •

وطبقا لخطة هذا البحث فقد تم تقسيم هذا الموضوع الى خمسة فصول ومقدمة وخاتمة تناول الفصـــل الأول المعنون « فكرة انشـــاء مدرسة القضاء الشرعى » دور كل من الشيخ محمد عبده فى التخطيط لقيامها وسعد زغلول فى اخراجها الى حيز التنفيذ ، وتحدث الفصـــل الثانى بعنوان « أساتذة المدرسة وطلابها ومناهجها » عن تنوع التكوين العلمى لأساتذة المدرسة فقد كان منهم المطربش ومنهم المعمم ومنهم لابس الزى الأفرنجى كما تناول طريقة اختيار طلاب المدرسة والمواد الدراســـية المقررة ، والامتحانات وطريقة ادارتها وتعرض الفصـــل الثالث وعنـــوانه « محاولات الغاء المدرســـة وضـــمها الى الأزهر » للمؤامرات التى حيكت ضد بقاء المدرســـة وانتهاز الخديو والأزهريين

وغيرهم شتى الفرص لاغلاقها حتى تحقق لهم ذلك فاغلقت المدرسة واحتل الأزهر أبنيتها •

وتناول الفصل الرابع وعنوانه « مدرسة القضاء والمجتمع » الدور الذى أحدثته المدرسة فى المجتمع فى النواحى العلمية والثقافية والاجتماعية والسياسية •

أما الفصل الخامس والأخير فقد انفرد بدراسة عن بعض رواد المدرسة وأعلامها الذين أسدوا الى المدرسة خدمات عديدة ، وأفنوا ذواتهم من أجل تطويرها •

أما عن المصادر والمراجع التى اعتمدت عليها فى هذه الدراسة فقد تضمنت مجموعة من المصادر الأصلية والمراجع والدوريات المعاصرة ، وقد ورد ذكرها فى ثبت المصادر •

وأخيرا أرجو أن أكون قد وفقت فى القاء الضوء على أحد مؤسساتنا الثقافية التى اندثرت ، وبدأ الزمن يطوى ما تبقى من ذكرياتها فى أذهان أجيالنا هذه ، كما أرجو أن أكون قد تمكنت من اضافة شىء جديد الى المكتبة التاريخية •

والله ولى التوفيق ••

د• عبد المنعم الجميعى

القاهرة — مدينة المعلمين

٢٠ رمضان ١٤٠٦هـ

٢٩ مايو ١٩٨٦م

الفصل الأول

فكرة انشاء مدرسة القضاء الشرعى

نبتت فكرة انشاء مدرسة للقضاء الشرعى فى مصر بعد الشكوى من الخلل فى نظام المحاكم الشرعية والحيف الذى وقع على الناس نتيجة لجهل قضاتها ونقص علومهم فى تسيير أمور هذه المحاكم بما يتفق وروح الشريعة الاسلامية وعدم الاهتمام بتأهيلهم التأهيل المناسب ، واعوجاج سير بعضهم الآخر ، ودخول الرشوة فى تعيين العـــديد منهم حتى ضج الناس بالشكوى من ضياع حقوقهم وملاقاتهم الصـــعاب فى سبيل نيلها .

وكان أول من فكر فى اصلاح أمور القضاة الشرعيين فى مصر عن طريق تكوينهم علميا هو على باشا مبارك الذى أنشأ فى عام ١٨٨٨ قسما للقضاء والافتاء داخل مدرسة دار العلوم ، وذلك لتخريج طلاب يصـــلحون تولى وظائف القضاء والافتاء والنيابة بالمحاكم الشرعية ، ونظرا لمعارضة علماء الأزهر لهذا القسم واعتراض لجنة انتخاب القضاة الشرعيين على تعيين خريجيه فانه لم يستمر طويلا حيث قرر مجلس النظار الغاءه فى فبراير ١٨٩٥ [١] بيد أن الشكوى من تردى أحـــوال المحاكم الشرعية وابراز ذلك على صفحات الجرائد وفى المجالس النيابية وشكوى المستر سكوت Scott المستشار القضائى وغيره من المسئولين من سوء أحوال هذه المحاكم ودعوته الى تعيين خريجى مدرسة الحقوق

---

(١) أمين سامى : التعليم فى مصر بين سنتى ١٩١٤ ، ١٩١٥ القاهرة ــ مطبعة المعارف ١٩١٧ ص ٩٣ .

الخديوية فى وظيفة القضـــاة الشرعيين [٢] حتى يتم سد النقص فى المحاكم الشرعية كل أولئك دفع مجلس شـــورى القوانين الى الدعوة لانشاء مدرسة للقضاء يتلقى فيها طلابها دروســا فى نظــام المحاكم واللوائح المعمول بها وطرق المرافعة والقانون الادارى وتحرير المحاضر وغير ذلك من المواد المتعلقة بادارة السلك القضائى حتى يتأهلوا لوظائف القضاة والمحامين والكتبة على أن تكون قسما من الأزهر [٣] .

وبالرغم من تأييد الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية فى ذلك الوقت لهذه الفكرة فانه كان يرى تعذرها داخل الأزهر الذى كــان رجاله يرفضون ادخال العلوم الحديثة فيه خصوصا وأنه لقى من العنت الــكثير فى هذا السبيل ، واحتمل كثيرا من المشقة وأوذى فى نفسه وعقيدته حينما أراد ادخال العلوم الحديثة فى الأزهر ، وضاع صوته الاصلاحى وسط ضوضاء معارضى التجديد . نظرا لهذا كله فاننا نجده يتجه الى البحث عن طريق آخر غير الأزهر لتنفيذ برنامج الاصـــلاح فى المحاكم الشرعية ، وقد أتيحت له الفرصة حينما عهدت اليه نظــارة الحقانية بالبحث عن الطرق الموصــلة لاصلاح المحاكم الشرعية فكتب تقريره المشهور بعد قيامه بزيارات ميدانية لهذه المحاكم فى ريف مصر وحواضرها ، ومقابلاته للعديد من قضاتها ومعاونيهم ، واطلاعه عــلى سجلاتها ومضابطها أوضح فيه الخلل الموجود فيها وأشار الى أن الاصلاح لا يتم الا بانشاء مدرســة لتخريج القضــاة الشرعيين الأكفاء الذين يصلحون لتولى تلك المناصب على أسس علمية سليمة خصوصــا وأن

---

(٢) المنار : المجلد العاشر . الجزء الأول فى ١٤ مارس ١٩٠٧ تحت عنوان « الأزهر ومدرسة القضاء الشرعى » وقد اعترض الشيخ محمد عبده على ذلك بحجة انه اذا نفذ هذا المشروع قضى على الأزهر .

(٣) مجلس شورى القوانين : محضر جلسة السبت ٢ أبريل ١٩٠٤ ص ٣٧ .

القضاة الحاليين لم يسبق لهم شيء من التعليم الذى يؤهلهم لتولى مناصب القضـــاة [٤] .

ورأى محمد عبده أن يتلقى الطلاب فى هذه المدرســـة العلـــوم العصرية بجانب العلوم الدينية فيتلقون بجانب الفقه والمعاملات والآداب الدينية الحســـاب والتاريخ وتقويم البلدان والمعارف القضـــائية حتى يستطيع المتخرج منها أن يحكم فى المواريث ويبرم العقود والمواثيق ، وينظر فى مشـــكلات الأسرة والوصـــاية على التركات بطريقة علمية سليمة [٥] .

وقد اتفق مع الشيخ محمد عبده فى رأيه اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر والذى كان يرى أن ما يسود المحاكم الشرعية من عيوب ومشاكل وسوء ادارة يرجع الى عدم وجود الرجال الأكفاء المؤهلين لتولى وظائف القضـــاء ، وعـــدم تأهيلهم التأهيل المناســـب وتوقف دراساتهم على العلوم الدينية دون العصرية واقتصار تعيين القضاة على طبقة المعممين [٦] ومن ثم فقد رأى ضرورة ادخال العلوم العصرية بجانب علوم الأزهر وعدم التقيد بالأساليب الجافة القديمة التى تقف فى طريق أى اصلاح حقيقى فى التعليم ، واصلاح أمور التعليم العلمانى [٧] .

ونتيجة لذلك شكلت وزارة الحقانية فى ابريل ١٩٠٥ لجنة برئاسة الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية وعضوية حسين رشدى القاضى بمحكمة مصر المختلطة وأمين سامى ناظر المدرسة الناصرية والشـــيخ محمد زيد مدرس الشريعة الاسلامية بمدرسة الحقوق كما كلف أحمد

---

(٤) تقرير فضيلة مفتى الديار المصرية الأستاذ الشيخ محمد عبده فى اصلاح المحاكم الشرعية ، القاهرة — مطبعة المنار ١٩٠٠ ص ١١ — ١٤ .

(٥) عباس محمود العقاد : عبقرى الاصلاح والتعليم الامام محمد عبده بيروت دار الكتاب العربى ١٩٧١ ص ١٥٢ .

(6) Cromer : Abbas II, London, 1915.

(7) Lioyd : Egypt Since Cromer. Vol 1, pp. 158-159.

سمير أفندى الموظف بالحقانية للقيام بعمل سكرتير اللجنة وقد كلفت هذه اللجنة بتحضير لائحة للمدرسة المقترحة ، ووضع نظام للدراسة فيها ، وتحديد المواد الدراسية وبيان المؤلفات اللازمة لها ومدة الدراسة فيها وكيفية ادارتها ، وتقرير ميزانيتها (٨) .

وفى ١٧ مايو اجتمعت هذه اللجنة ، وتوالت اجتماعاتها ، وقد ساعدها كرومر فى مهمتها بما كان يجمعه لها من نظم وبرامج المدارس المشابهة لهذه المدرسة فى الدول الأخرى حتى يمكنها اختيار النظم المثلى للمدرسة المنشودة ويؤكد لنا ذلك اتصاله بالبارون كالى حاكم البوسنة للتعرف منه على نظام كلية القضاء التى أنشأتها حكومة النمسا فى سيراجيفو لتخريج قضاة الشرع المسلمين ، والتى كانت قد أثبتت كفاءتها ونجاحها ثم وضع المعلومات التى وصلته عن هذه الكلية تحت تصرف الشيخ محمد عبده واللجنة المكلفة بوضع نظام لمدرسة عصرية للقضاء الشرعى تلائم ظروف مصر وحاجاتها (٩) .

وفى الأسبوع الأخير من شهر يونية ١٩٠٥ اختتمت اللجنة جلساتها ، وقدمت تقريرها لناظر الحقانية أرفقت به مشروع لائحة لتأسيس المدرسة ، واقترحت جعل تبعية المدرسة لنظارة الحقانية نظرا

---

(٨) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده . الجزء الثالث القاهرة — مطبعة المنار ١٣٥٠ هـ ص ٢٦٣ .

(9) Blue Books : Reports by His Majesty's Agent and Consul — General on the Finances, Administration and condition of Egypt and the Sudan. 1905 p. 49.

والجدير بالذكر ان اللورد كرومر فعل مثل ذلك عندما تم التفكير فى انشاء جامعة بمصر فقد طالب بالتعرف على النظم الخاصة بجامعة عليكرة بالهند حتى يمكن التعرف على تاريخ انشاء الجامعات فى البلدان الأخرى . أنظر : د. عبد المنعم الجميعى . الجامعة المصرية القديمة نشأتها ودورها فى المجتمع . القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ص ١٦ .

لأن المحاكم الشرعية نفسها تابعة للحقانية ، وذلك حتى تكون بمنأى عن أى نقد يوجه اليها وطلبت أن تكون ادارتها لمن يتولى افتاء الديـــار المصرية لتبقى مدرسة شرعية دينية محضة ، كما رأت أن يقتصر اختيار طلاب المدرسة على أصحاب المذهب الحنفى نظرا لأنه المذهب المعمول به فى المحاكم وادارات الحكومة ، يضاف الى ذلك أن اللجنة وضعت جدولا ببيان الدروس التى سيتم تدريسها [١٠] فأوصت بعدم اقتصار التدريس فى المدرسة المقترحة على العلوم الدينية بل تضـــاف اليـــه الدروس الدنيوية حتى يتم تأهيل الكفاءات المناسبة لمناصب القضاة ، وطالبت بجعل التعليم فى هـــذه المدرســـة مجانيا ، وأن يعطى للطلبة مكافئات شهرية على غرار الأزهر فى ذلك الوقت ، وطالبت اللجنة أيضا بأن تسند مهمة تدريس الفقه ولوائح المحاكم الشرعية الى عدد من علماء الأزهر الذين تولوا مناصب القضاء من قبل وخبروا الشريعة الاسلامية علما وعملا على أن يكون للحكومة رقابة حقيقية على الامتحانات [١١].

ولم يفت اللجنة أن تطالب بتشجيع النابهين من طلاب هذه المدرسة فرأت أن من يحرز فوق ثلاثة أرباع مجموع درجات مواد الامتحان النهائى يعين فى وظائف القضاء والافتاء أما من يحرز ما دون ذلك فيعين فى وظائف المحامين والكتبه [١٢] .

وسارت أمور تأسيس هذه المدرسة فى طريق التنفيذ الفعلى الا أن وفاة الشيخ محمد عبده فى عام ١٩٠٥ قد أدى الى تجمد الوضـــع بعض الوقت وتأخير تنفيذ المشروع حتى ظن البعض أن المشروع قد أصبح فى خبر كان بوفاة صاحبه ولكن ما لبث أن بدأ رشيد رضا يعيد

---

(١٠) دار الوثائق : محافظ عابدين . محفظة تحت عنوان « تعليم عالى » خطاب مرسل من الشيخ محمد عبده الى ناظر الحقانية بخصـــوص مشروع لائحة لتأسيس مدرسة القضاء الشرعى .

(١١) أمين سامى : المرجع السابق ص ٩١ ، ٩٣ .

(١٢) نفســـه ص ٩٤ .

الفكرة الى الأذهان ، ويروج لها على صفحات مجلة النار [١٣] مشيرا الى أهمية اصلاح حال القضاة الشرعيين الذين ضـجت منهم الأمة . ونتيجة لذلك تبنى المشروع وأخرجه الى حيز الوجود سعد زغلول تلميذ محمد عبده وأحد المتحمسين لأفكاره ، وقد أعطى وجوده عـلى رأس نظارة المعارف دفعة قوية للاسراع فى تنفيذ هذا المشروع [١٤] فقـد انتهز فرصة شكوى مجلس شورى القوانين من سـوء نظام المحـاكم الشرعية ، وتشجيع اللورد كرومر للمشروع فأعرب عن تحمسه للمشروع ورصد له مبلغ ٨٥٧٤ جنيها من ميزانية المعارف عن عام ١٩٠٧ [١٥] .

ونظرا لترويج سعد زغلول لفكرة المشروع فقـد وقف بجانبـه الشيخ حسونة النواوى شيخ الجامع الأزهر [١٦] الذى اقتنع بالفكرة وسار بجانبها مع سعد زغلول فى بداية الأمـر فى صـدق واخلاص دون أن يعبـأ بوعيـد ولا تهـديد [١٧] حتى برزت الفـكرة الى حيز الوجود .

وبالرغم من ذلك فقد عارض الفكرة بعض رجالات الأزهر من ذوى الغايات الذين أحسوا بالصـدمة وخيبة الأمل لاعتقادهم أن فى انشاء

---

(١٣) انظر على سبيل المثال عدد ذى الحجة ١٣١٦هـ .

(14) Dunlop, Douglas : Notes on the Progress and condition of Public Instructions in Egypt 1907, p. 69.

وايضا ، محمد رشيد رضا : المرجع السابق جـ ١ ص ٥٥٧ .

(١٥) محمـد أبو الاسـعاد : تاريخ التعليم فى مصر تحت الاحتـلال البريطانى ١٨٨٢/١٩٢٢ رسالة ماجستير غير منشـورة بآداب عين شمس ص ٢٤٨ .

(١٦) تولى مشيخة الأزهر مرتين الأولى كانت فى الفترة من ١٨٩٦ الى ١٩٠٠ والثانية كانت خلال انشاء المدرسة .

للتفاصيل انظر : وزارة الأوقاف وشئون الأزهر : الأزهر تاريخـه وتطوره ١٩٦٤ ص ٣٢٨ — ٣٢٩ .

(١٧) الثقافة : العدد ٨٧ فى ٢٧ أغسطس ١٩٤٠ مقال لأحمد أمين تحت عنوان « سعد ومدرسة القضاء » .

هـذه المدرسة خطرا على الأزهر نفسه حيث أنها ستسلب منه شـيئا هاما وهو الاعداد لمناصب القضاء الشرعى والمحاماة بعد أن سلبتـه دار العلوم من قبل وظائف مدرسى اللغـة العربيـة ولم يعـد أمام الأزهريين باقيا سوى وظائف الامامة والخطابة والمساجد .

ومن هنـا فقد صبوا جام غضبهم على دعاة انشاء هذه المدرسة ووضـعوا أمامها العقبـات والعراقيـل ، وحاولوا احبـاط مساعيهم واتهموهم بالكفر والضلال [١٨] ولم يدخروا وسيلة لمقاومتهم ، فبدأت الحركات المناهضـة للمشروع تتزايد فى الاسكندرية ومنها امتدت الى القاهرة والجوامع المشهورة فى مختلف أنحاء البلاد بقصد اثارة رجال الدين وحملهم على مقاومة المشروع والاعتراض عليه من الوجهة الدينية نظرا لأنها الجهة التى يتحاشى ولاة الأمور التعرض لها [١٩] ولكى يفوت هؤلاء المعارضون على دعاة انشاء المدرسة مسعاهم لم يعترضوا على تحديث الأزهر بل طـالبوا بأهميـة مسايرته للنهضـة العلمية ، وأن يخرج من عزلته حتى لاتستغنى الحكومة عن خريجيه ، وحتى يظل لواء الحياة العلمية والفكرية معقودا له فى مصر والعالم الاسلامى [٢٠] .

ومن أجل ذلك رأى رجال الأزهـر أنه لكى يؤول اليهم مصـير التعليم فى مصر مرة أخـرى ألا تقتصر دروس الأزهـر على العلوم

---

(١٨) الجريدة فى ٣٠ مارس ١٩٠٧ .

(١٩) الأخبار العدد ١٣٨ فى الجمعة ٩ اغسطس ١٩٠٧ تحت عنوان « اثر لسعد باشا زغلول — مدرسة القضاء الشرعى » .

(٢٠) الهلال ، تقويم الهلال ١٩٣٨ ص ١٢١ مقال للشيخ محمود أبو العيون شيخ علماء الاسكنـدرية تحت عنوان « نهضـة الأزهر فى القرن العشرين » .

الدينيــة بل يضم الى جانب ذلك العلوم العصرية حتى يصبح جامعــة شــاملة [٢١] .

ونظرا لهذه الضجة التى أثارها الأزهريون تراجع شيخ الأزهــر عن موقفــه المؤيد للمشروع بحجة أنه عندما عرض عليه لم يقرأه بل قرىء عليه ، وطالب بأن يعاد النظر فيــه قبل أن يوافق مجلس النظار عليه [٢٢] ومن هنــا ترددت الشائعات بأن المشروع سيرجأ ، وبــدأت بعض الجرائد تروج لذلك [٢٣] .

وقــد أيد الخديو عبــاس الثانى هؤلاء المعارضين فى موقفهم وأعرب عن عدم ارتياحه لفكرة انشاء المــدرسة مشيرا الى أن فصــل القضاة الشرعيين عن الأزهر بالرغم من رفض معظم العلماء لهذه الفكرة ومقاومتهم لها « سيجعل البعض يوصم القاضى المتخرج من المــدرسة المقترحة بأنه كافر » [٢٤] .

وقد يثير معارضة الخديو لهــذا المشروع التساؤل عن الأســباب الحقيقية التى دفعته للمعارضة .

الواقع أن الخديو بالرغم من اقتنــاعه بانشاء مدرســة لتكوين القضاة [٢٥] فانه قــد رأى فى استحسان الانجليز لانشاء هذه المدرسة

---

(٢١) الهداية : جـ ١ عــدد نوفمبر وديسمبر ١٩١٠ ص ٦٣٠ مقــال للشيخ عبد العزيز جاويش تحت عنوان « المشروع الأزهــرى ومدرســة القضاء الشرعى » .

(٢٢) الأخبار : المقال السابق ذكره .

(٢٣) المنار : المقال السابق ذكره ص ٥٥ .

(٢٤) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصــف قرن . القــاهرة ــ القسم الثانى ــ الجزء الثانى ــ الطبعة الأولى . مطبعة مصر ١٩٣٦ ص ١١٢ .

(٢٥) المنار : المجلد العاشر ــ الجزء العاشر فى ٥ ديسمبر ١٩٠٧ تحت عنوان « اصلاح الأزهر » .

ماقد يؤدى الى اطلاق يدهم ويد المتعاونين معهم فى اختيار القضـاة الشرعيين والاشراف على المجالس الحسبية وما يعهد اليها من محاسبة الأوصياء على التركات والنظار على الأوقاف [٢٦] فى حين كان الأزهر وديوان الأوقاف ووجود قاض على رأس المحاكم الشرعية مستسلم له كل الاستسلام هو آخر ماتبقى له من مصالح أطلقت فيهـا يده ، ولم تمسها يد الانجليز نظرا لصفتها الدينية ، وكانت هذه المصالح وسيلة لتنفيذ مآرب الخديو فى جمع المال واغناء نفسه ، هذا الى جانب أن فـكرة انشاء المدرسة نبعت من فـكر الشيخ محمد عبده ، واحتضنها بعـد وفاته تلميـذه سـعد زغلول والخـديو يكره كل منهمـا كرها شـديدا [٢٧] .

يضاف الى ذلك أن الخديو كان يرى فى الأزهر قوة دينية يمكنه الانتفاع بها فى صراعاته السياسية مع الانجليز كما أنه أراد أن يستمد من سمعة الأزهر وعلمائه فى العـالم الاسـلامى سندا دينيا يساعده فى الوصول الى منصب الخلافة الذى كان يسعى اليه [٢٨] .

ونتيجة لذلك أمر الخديو بعقد اجتماع لمجلس النظار تحت رئاسته فى ٢٥ يناير ١٩٠٧ لمناقشة المشروع ، وخلال الاجتماع دارت مناقشات طويلة وحادة أدار فيها الخديو دفة الاجتماع فى غير صالح المشروع ، وأبدى اعتراضاته الشديدة عليه مستندا فى ذلك الى عدم رضاء رجال الدين عنه ، وطالب بارجاء النظر فيه على أمل أن يؤول التـأجيل الى

---

(٢٦) عباس محمود العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية ، القاهرة — مطبعة حجازى ١٩٣٦ ص ١٢٠ .

(٢٧) أحمـد امين : حيـاتى ، بيروت — دار الـكتاب العربى — الطبعة الثانية ١٩٧١ ص ١١٤ .

(٢٨) عباس محمود العقاد : عبقرى الاصـلاح والتعليم الامام محمد عبده ص ١٦٣ .

الاحباط ، ولكن سعد زغلول كان للخديو بالمرصاد فعارض رأيه ، ودافع عن فكرة المشروع بطريقة وان كانت قد أدت الى استياء الخديو كثيرا الا أنها جعلت النظار يرجحون رأى سعد زغلول ، ويقفون مؤيدين له فى دفاعه عن المشروع اللهم سوى حسين فخرى ناظر الأشغال الذى وقف بجانب الخديو [٢٩] مما أدى فى نهاية الأمر الى اقرار المشروع وموافقة الخديو عليه مكرها [٣٠] .

وقد اختلفت الآراء حول المناقشة الحادة التى دارت بين سعد والخديو أثناء مناقشة المشروع فذكر البعض أن سعد خرج عن حدود اللياقة أثناء اجتماع مجلس النظار حيث نسى نفسه ، وأخذ يضرب على المنضدة المجتمع حولها النظار قائلا فى وجه الخديو دعنى أدافع عن مشروعى مما أثار استياء الخديو [٣١] وجعله يهمس فى أذن مصطفى فهمى رئيس مجلس النظار بقوله « يظهر ان نسيبك لم ينس المحاماة » ومع أن عباس العقاد ينفى ذلك القول موضحا أن سعد لم يضرب على منضدة الاجتماع بيده ، وان الخديو لم يعرض بسابق عمل سعد زغلول فى المحاماة ، وان كل ماحدث هو أن سعد لاحظ فى الخديو ميلا واضحا لرفض المشروع ويأبى المناقشة فيه فطلب منه أن تكون المناقشة حرة حتى يمكنه معرفة المانع من تنفيذ المشروع مما أدى الى غضب الخديو واحمرار وجهه [٣٢] الا أن واقع الأمر أن سعد زغلول أوضح فى مذكراته أنه ضرب على المنضدة بيده بالفعل فقال « ان الذات العلية غير راضية عنى لأنى خرجت فى حضرتها عن

---

(٢٩) مذكرات سعد زغلول ، كراسة رقم ١١ ص ٥٦١ ، وكراسة رقم ١٤ ص ٧٣٢ .

(٣٠) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١١٢ .

(٣١) الثقافة : العدد ٨٧ فى ٢٧ أغسطس ١٩٤٠ مقال للاستاذ أحمد أمين تحت عنوان « سعد ومدرسة القضاء » .

(٣٢) عباس العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية ص ١٢١ .

حدود اللياقة حيث ضربت على الطاولة بيدى أثناء جلسة مجلس النظار والمناقشة فى مشروع مدرسة القضاء وأنه متأثر من ذلك » [٣٣] •

والسؤال الذى يطرح نفسه هو لماذا جرؤ النظار بما فيهم رئيسهم على مخالفة رأى الخديو ووقفوا بجانب سعد زغلول ؟

الواقع أن النظار عندما استمعوا الى دفاع سعد زغلول عن المشروع ولهجته الشديدة الممزوجة بالحزم والعزم أمام الخديو توقعوا أنه كان مؤيدا بقوة المعتمد البريطانى الذى كان يقف بجانب انشاء هذه المدرسة مما جعلهم يوافقون على المشروع ، ومع أن عباس العقاد أوضح أن المعتمد البريطانى لم يفاتح سعد فى هذه المسألة الا بعد أن علم بما دار بينه وبين الخديو من المستشار المالى الذى كان يحضر جلسات مجلس النظار [٣٤] فاننا نرى أن اهتمام الانجليز بهذا المشروع كان واضحا ، وأنهم بسلبهم لسلطة الخديو بعد اصطدامه معهم خلال الأزمة الوزارية١٨٩٣ ، وأزمة الحدود ١٨٩٤ [٣٥] وارغامهم له على اتباع مبدأ المسئولية الوزارية ، واحترام رأى نظاره كل ذلك قد زعزع موقف الخديو أمام النظار مما شجع سعد زغلول على معارضته والخروج معه على حدود اللياقة ، ووقوف النظار بجانب الرأى المخالف لرغبة الخديو •

وقد يتهم سعد بعض أعدائه فى وطنيته لوقوفه بمساندة

---

(٣٣) مذكرات سعد زغلول من ١١ ابريل ١٩٠٧ الى ٦ يناير ١٩٠٨ ص ٢٥٩ •

(٣٤) عباس العقاد : المرجع السابق ص ١٢١ •

(٣٥) للتفاصيل أنظر : د. عبد المنعم الجميعى : الخديو عباس الثانى والحزب الوطنى ١٨٩٢ — ١٩١٤ — القاهرة دار الكتاب الجامعى ص‌ص ٦٥ — ٧٥ •

الانجليز ومباركتهم ضـــد رغبة الخديو ولى الأمر الشرعى الا أن سعد زغلول كان كأستاذه الشيخ محمد عبده يســتفيد من صــداقة اللورد كرومر لخـــدمة بلاده واصـــلاح شئونها دون أن يؤدى ذلك الى تنازله عن وطنيتـــه أو زحزحته عن حدود الـــكرامة ، وقد ظهر ذلك واضحا فى موقفه من دنلوب مستشار المعـــارف الانجليزى وغيره من المواقف الوطنيـــة التى اشعلت نيران ثورة ١٩١٩ حقيقة أن سعد زغلول عارض الملك فؤاد بعد ذلك دون أن يكون مستندا على قوة الانجليز ، ولـــكن الموقف يختلف هنـــا فقد كان سعد فى ذلك الوقت زعيما للأمة أما فى خلال دفاعه عن انشاء المـــدرسة فلم يكن قـــد ظهر كزعيم وطنى ، بل كانت ظروف مصر السياسية فى ذلك الوقت شديدة الحساسية بالنسبة له خصوصا وان اشتراك شـــقيقه فتحى زغلول فى محاكمات دنشواى كان قد أثار الشكوك حوله .

وعلى كل حال فقـــد تمت الموافقـــة على المشروع الذى وضـــع أساس فـــكرته الشيخ محمد عبده بعد كفاح كبير لم يكن الاقـــدام عليه من الهيئـــات خصوصا وأن انشاءها كان يمس الأزهـــر ويسلبه أغلى اختصاصاته وهو تخريج القضاة الشرعيين فصدر الأمر العالى المؤرخ ١٢ محرم ١٣٢٥ الموافق ٢٥ فبراير ١٩٠٧ موقعا عليـــه من الخديو عباس الثـــانى ومصطفى فهمى رئيس النظار وسعد زغلول ناظر المعـــارف بانشاء مدرسة القضاء الشرعى متضمنا أربعا وعشرين مادة يتضح منها أن الغرض من هذه المدرسة هو تخريج القضاة والمفتين وأعضاء (فى المحاكم) ووكلاء دعاوى (محامين) وكتبـــه للمحـــاكم الشرعية يصلحون للعمل فى الدوائر الشرعية [٣٦] ويكون عنـــدهم من العلم مايعطيهم المنزلة التى تليق بهم .

---

(٣٦) مدرسة القضاء الشرعى : أمر عال بانشـــاء مدرسة القضـــاء الشرعى ، القاهرة ١٩٠٧ ص ٣ .

وكانت تبعية هذه المدرسة من الناحية الاسمية للأزهر بصـــفته المعهد الدينى الأكبر فى مصر الذى يمكن لخريجى المدرسة أن يستظلوا بظله عنـــد اصـــدار أحكامهم فى القضـــايا المعروضـــة عليهم أما من الناحية الفعلية فقد كانت المدرسة تابعة لنظـــارة المعـــارف حيث كان يتولى ادارتهـــا ناظر يعين من قبل ناظر المعـــارف [٣٧] تعاونه لجنـــة برئاسة شيخ الجامع الأزهر أو من ينوب عنه [٣٨] وعضوية مفتى الديار المصرية ومن عضوين آخرين يختارهما ناظر المعـــارف بالاتفـــاق مع ناظر الحقانيـــــة وذلك بهـــــدف النظر فى أمور المـــدرسة العلميـــة وغيرها [٣٩] .

أما عن نظام الدراسة بالمـــدرسة فقد انقسم الى قسمين القسم الأول وتشمل مدة الدراسة به خمس ســـنوات واقتصرت مهمتـــه على تخريج كتبه لشغل الوظائف الـــكتابية بالمحـــاكم الشرعيـــة ، والقسم الثانى وكانت مدة الدراسة به أربع سنوات والهدف منه تخريج القضاة للمحاكم الشرعية ومفتين وأعضـــاء ووكلاء دعاوى لهذه المحاكم [٤٠] . ومعنى ذلك أن طلاب هذه المـــدرسة الراغبين فى العمل كقضـــاة كانوا يقضون فيها تسع سنوات فى دراسة منتظمة ورقابة دقيقة خمس منها فى القسم الأول ، وأربع فى القسم الثانى حتى يرتقوا من النـــواحى العقلية والخلقية والصحية .

---

(٣٧) فهرست قوانين الحكومة المصرية الصادرة فى عام ١٩٠٧ ص ٤ نص القانون فى ١٩٠٧/٢/٢٥ .

(٣٨) تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٧ مرفوع من السير الدون جورست الى السير ادوارد جراى ، القاهرة — مطبعة المقطم ١٩٠٨ ص ٦٨ .

(٣٩) مدرسة القضاء الشرعى : الأمر العالى سابق الذكر ص ٦ .

(٤٠) نفسه ص ٣ .

وعند مقارنة مواد الأمر العـــالى الصـــادر بانشاء المـــدرسة بما ورد فى تقرير اللجنـــة التى شكلت برئاسة الشيخ محمد عبده بهـــذا الخصوص يتضح أنه لا يوجد تعارض بينهما اللهم سوى أن الشيخ محمد عبده قـــد رأى تبعية المـــدرسة لنظارة الحقانية نظرا لأن المحاكم الشرعية نفسها تابعة للحقانية فى حين أن الأمر العـــالى أعطى لنظارة المعـــارف هذا الامتياز وقـــد يرجع ذلك الى اصرار سعد زغلول على أن تكون هذه المـــدرسة تحت كنف النظارة التى يديرها حتى يستطيع حمـــايتها والدفاع عنها أمام زوابع مقبلة ويؤكد لنا ذلك أن سعد قاد النقـــاش والجدل فى مجلس النظـــار حول ذلك الموضـــوع حتى ظفر بمبتغـــاه ، وأصبحت ادارة المـــدرسة الفعليـــة من اختصـــاص ناظر المعـــارف .

وعلى كل حال فقد قابلت الأمة المصرية نبأ انشاء هذه المـــدرسة بالارتيـــاح على أمل أن تخرج للدوائر الشرعية قضاة أكفاءا يعيـــدون الحقوق لأصحابها (٤١) .

ومما سبق يتضح أن نشأة مدرسة القضـــاء كان ثمرة من ثمرات الطموح المصرى الى الـــكمال ، اشترك فى ايجادها بعض المخلصـــين من رجالات مصر بهـــدف تخريج الـــكوادر الصـــالحة والقـــادرة على اصـــلاح أمور القضاء الشرعى ، وبالرغم من العقبات التى اعترضت طريق انشاء هذه المدرسة فان مجهودات الشيخ محمد عبده وســـعد زغلول وغيرهما قـــد ذللت هذه العقبـــات حتى ظهرت المدرسة الى حيز الوجود شابة قوية .

---

(٤١) المؤيد فى ١٧ سبتمبر ١٩٠٧ تحت عنوان « المحاكم الشرعية » .

الفصل الثانى

أساتذة المدرسة وطلابها ومناهجها الدراسية

اختار سعد زغلول لهذه المدرسة مجموعة من الأساتذة مختلفة التكوين العلمى والفكرى بطريقة لم يكن لها شبيه فى أى مدرسة أخرى فكان منهم لابسو الزى الأفرنجى الذين تخرجوا فى جامعات أوربا ، وجاءوا بفكر جديد وبطرق جديدة فى التدريس تقوم على التجربة والمشاهدة والتمحيص والتحليل ومن أمثال هؤلاء أحمد فهمى العمروسى الذى قام بتدريس علم الطبيعة بالمدرسة بعد دراسته فى فرنسا، وعلى بك فوزى الذى قام بتدريس التاريخ فى المدرسة بعد انتهاء بعثته فى انجلترا ، وبجانب هؤلاء كان يوجد المطربشون الذين انتدبوا من مدرسة الحقوق ومن نظارة المعارف ومن دار العلوم أمثال الشيخ محمد الخضرى والشيخ محمد المهدى والشيخ أحمد ابراهيم والأستاذ محمد زيد والشيخ حسن منصور ، كما كان يوجد المعممون الذين تربوا تربية أزهرية ، وارتبطوا أشد الارتباط بالأزهر وعلومه هذا بالاضافة الى بعض كبار رجالات القضاء الأهلى الذين انتدبوا للتدريس بالمدرسة أمثال أحمد قمحة ، وأحمد أمين وغيرهما ، ولكل من هؤلاء فكره الخاص ، وعقليته التى يرى فيها الدنيا من زاوية مختلفة عن الآخر، كما كان له طريقته المختلفة فى التدريس ، كل ذلك أدى الى تنوع الثقافات لدى الطلاب ، وتعدد مداركهم ، كما أوجد بينهم تيارات مختلفة تتنازع مناهج التعليم وطرق التفكير فالأساتذة الأزهريون كانوا يدرسون التفسير والحديث والتوحيد من الكتب الصفراء التى تضم متنا وشرحا وحاشية ، ويبثون فى نفوس الطلاب من طرف خفى تقديس هذه المؤلفات ومؤلفيها ، ودنياهم كلها هى الأزهر وما

حوله ، ومن أقوى حججهم على صـحة الرأى أنه ورد فى كتاب من الـكتب القديمة ، ورجال دار العلوم لم يلتزموا عبارات الـكتب وان التزموا موضوعاتها ، وكان يضعون مذكراتهم بأنفسهم يعتمدون فيهـا على الـكتب القديمة ، ولـكنهم يعرضونها عرضا جديدا ، ولهم علم بالدنيا وتجارب مع الحيـاة استمدوها من أعمـالهم ومناصبهم أكثر من علم الأزهريين يضاف الى ذلك مجموعة ثالثـة من الأساتذة منهم طائفة من كبار رجال القضـاء الأهلى قاموا بتـدريس مقدمة القوانين ونظام المحاكم واختصاصاتها فيقربون الى أذهان طـلابهم الى جانب القضـاء الأهلى أصول القوانين وأصـول الفقه [١] وبالاضـافة الى هؤلاء كانت هنـاك مجموعة رابعـة تتولى تدريس العلوم كالطبيعـة والحساب والجبر والهندسة والانسانيات كالتـاريخ والأخـلاق وليس عنـدهم من فـكرة صحيحـة الا ماقام البرهان على صـحتها ودلت التجارب على ثبوتها .

وبالرغم من اختلاف كل مجموعة من هذه المجموعات عن الأخرى. فقد نجح كل هؤلاء فى المواءمة بين القديم والحديث ، وارتفعوا بمكانة القضاء الشرعى فى البـلاد ، وعنوا بتشكيل قضاة يجمعون بين عمق البحث وحرية الفكر حلوا مكان القضاة الذين عمت منهم الشكوى .

وقد استمر عدد أساتذة هذه المـدرسة فى التزايد فبعد أن كان عددهم فى عام ١٩٠٨ أربعة وعشرين أستاذا منهم أحد عشر من علماء الأزهر ازداد عددهم فى عام ١٩٠٩ الى واحد وثلاثين أسـتاذا منهم أربع وعشرون من علماء الأزهر [٢] واستمر هـذا العـدد فى التزايد بمرور الوقت نتيجة للنمو المتزايد فى طلاب المدرسة .

---

(١) أحمد أمين : حيـاتى ص ٩٩ — ١٠٢ .

(٢) تقرير عن المالية والادارة والحـالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٩ مرفوع من السر الدونجورست الى السر ادوارد جراى ص٨١ .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو هل أتيح لأســاتذة المدرسة حرية النقد العلمى ، وعدم الالتزام بعبارات الكتب وان التزموا موضوعاتها فى دروسهم كما يحدث فى الجامعات ؟

الواقع أن لائحة المدرسة تركت للمدرسين حرية العمل فى القــاء دروسهم بشرط المحافظــة على ماهو مقرر بفهرس مواد الدروس [٣] لذلك سمعنا عن أساتذة يخرجــون كثيرا من الدرس الى نقد طريقــة التعليم ذاتهــا والمقــارنة بينهــا وبين غيرها فى الدول المتقــدمة [٤] وبعضهم يخرج أثنــاء شرحه للدرس الى تعاليم الشيخ محمد عبــده التى يرى فيهــا المثل الأعلى من الرقى العقلى ومن الحرية العلمية دون أن يوجه اليهم نقد من ادارة المدرسة أو غيرها ووجدنا أساتذة يدرسون من كتب غير الــكتب المقررة ويبتدعون فى المادة وفى الأسلوب معــا أثنــاء شرح دروسهم ، كما كان هنــاك أساتذة يترجمون لطلابهم من أمهات الــكتب الأوربية ويشرحون أفــكارهم ثم يتركون لــكل طالب طريقة ربط هذه الأفــكار بعضها ببعض [٥] .

هــذا عن أســاتذة المــدرسة أما عن طلابها فيذكر أحمد أمين أن الــكثيرين منهم كان ينــاهز الثلاثين من العمر ، وله لحيــة طويلة ، ومنهم من هو متزوج وله أولاد ، ومنهم الأزهرى القح الذى لا يعرف عن الدنيــا شيئاً ، ومنهم ابن البلد المتمدن الذى عرك الدنيا وعركته ، ومنهم من هو بين ذلك [٦] .

وقد روعى فى اختيــار طلاب القسم الأول فى هذه المدرسة أن

---

(٣) مدرسة القضاء الشرعى : اللائحة الداخلية للمدرسة ص١٨ .

(٤) أحمد أمين : المرجع السابق ص ١٢٠ وما بعدها .

(٥) أحمد أمين : فيض الخاطر حـ ١ القــاهرة — النهضــة المصرية الطبعة الرابعة ١٩٥٨ ص ١٥١ — ١٥٢ .

(٦) أحمد أمين : حيــاتى ص ١١٩ .

يكونوا أصلا طلاب علم فى الأزهر أو أحد معاهده الدينيــة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، واشترط لقبول الطالب أن يكون حميد السيرة صحيح الجسم خاليــا من العاهات ، وأن يجتاز امتحانا بواسطة لجنــة تحت رياسة شيخ الجامع الأزهر أو من ينيبه عنه تمتحنه شــفويا فى حفظ نصف القرآن الــكريم على الأقل والمطالعة فى الــكتب ومدى فهمــه لمعانى مايقرأه ، كما يمتحن تحريريا فى الاملاء والنحو والفقه ومبادىء علم الحساب (٧) .

أما عن طلاب القسم الثانى فقد روعى فى اختيارهم أن يكونوا من خريجى القسم الأول ، صحيحى الجسم حميدى السيرة لا يعرفون التساهل فى أمور دينهم .

وقد لقيت المدرسة عند افتتاحها اقبــالا شــديدا من الطلاب ثم تناقص هذا الاقبــال أحيــانا وتزايد أحيانا أخرى فقد تقدم للالتحاق بها فى أكتوبر ١٩٠٧ الف طالب (٨) قبلت ادارة المدرسة منهم ١٩١ طالبا منهم ١٤ بالقسم الثانى و١٧٧ بالقسم الأول ثم تناقص هذا العدد فى عامى ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ حيث تقدم للمدرسة فى العام ١٩٠٨ ، ٢٩٠ طالبا قبل منهم ١٢٣ فى القسم الأول ، و٩ بالقسم الثانى (٩) ، كما تقــدم

---

(٧) مدرسة القضاء الشرعى : الأمر العــالى بانشــاء المــدرسة ص ٤ .

(٨) تقرير عن المالية والادارة والحــالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٧ مرفوع من السر الدون جورست الى السر ادورد جراى القاهرة — مطبعة المقطم ١٩٠٨ ص ٦٩ .

(٩) تقرير عن المالية والادارة والحــالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٨ القاهرة — مطبعة المقطم ١٩٠٩ ص ٨٤ .

اليها فى العـــام ١٩٠٩ عدد ٣٢١ طالبـــا فأختير منهم ١١٠ طالبا [١٠] وفى العام ١٩١٠ تغير الوضع اذ أخـذ طلاب المـدرسة فى الزيادة تدريجيا فوصل عددهم الى ٤٠٥ طالب منهم ٣٧٥ بالقسم الأول ، و٣٠ بالقسم الثانى واستمر بعد ذلك الاقبـال على المـدرسة فى الازدياد أحيانا والتنـاقص أحيانا أخرى ، ونتيجة لذلك ارتفعت الميزانية المقررة لهذه المدرسة فبعد أن كانت ٨٥٧٤ جنيها فى سنتها الأولى بلغت ١٢٨٧٤ جنيهـا فى السنة التى تلتهـا ثم وصلت الى ٢٠٫٠٠٠ جنيهـا بعـد ذلك [١١] .

ونتيجة للنمو المتزايد فى طلاب هذه المدرسة أخذت الوزارة تفكر فى اقتضـاب فصـول دار العلوم لفتحها فى مدرسة القضاء وقد بدأ ذلك جليا فى السنتين المـكتبيتين ١٩٠٩/١٩١٠ ، ١٩١٠/١٩١١ اذ لم يقبل بدار العلوم غير فصل واحد بعد أن كان يقبـل بها ثلاثة فصـول سنويا [١٢] كما طرحت فـكرة ضم دار العلوم الى مدرسة القضـاء لتكون قسما بها على أن يطلق على المـدرستين كلية العلوم الدينيـة والعربية ، وساعد على ترويج هـذه الفكرة نجاح مدرسـة القضـاء وسمعتها العلمية العالية [١٣] ولـكن دار العلوم صمدت أمام العاصفة حتى مرت بسلام .

---

(١٠) تقرير عن المـالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٩ مرفوع من جورست الى جراى ص ٨١ .

وقد فضلنا الاعتماد على هذه التقارير بالرغم من اختلاف ارقامها مع الاحصـائيات التى أوردها أمين سامى نظرا لأنها تقارير رسمية . أنظر : أمين سامى : المرجع السابق ص ٩٤ .

(١١) تقرير عن المـالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٨ ص ٨٤ .

(١٢) محمد عبد الجواد : تقويم دار العلوم . القـاهرة . ص ٢٧٠. تحت عنوان « بين دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى » .

(١٣) نفسه .

وعن القواعد التى اتبعتها المـدرسة مع طلابها منذ التحاقهم بها وحتى تخرجهم منها فكانت كالآتى :

يذهب الطلاب المقبولون بالمدرسة فى أول العـام الدراسى الى فصولهم فيجلس كل فى مكانه الذى أعـد له ، ويفتح درج مقعـده فيجد فيه كتبه وأدواته المدرسية اللازمة له جميعها .

وكان لـكل طالب صفحة فى سجل كبير أمام ناظر المدرسة يقيد فيها اسمه وترصد له الأخطاء التى يرتـكبها ، والعقوبات التى توقع عليه ، والمـكافئات التى ينالها فمن أخطأ أو اجاد فتح الناظر صفحته وعرف مكانته [١٤] كما كان لايسمح لطالب بلحظة غيـاب أو تأخير أو تهـاون فى درس أو فى ملبس ، وانمـا يؤاخـذ من يفعل ذلك أشد المؤاخذة [١٥] وحتى لاينشغل الطلاب بغير دروسهم حرمت المـدرسة على طلابها الاشتغال بالعمل السياسى[١٦] ، واشترطت لائحتها الداخلية منع أى اجتماع لطلابها من شأنه حصول أى ظاهرة داخل المدرسة أو خارجها أو الاشتراك فى أى مظاهرة كانت كما اشترطت على طلابهـا عدم اعطاء أى أخبـار للجرائد أو ابداء أى ملاحظات بواسطتها وألا يعملوا مكاتبين أو وكلاء لأى جريدة كانت [١٧] ومن هنـا عكف الطلبة على دروسهم بجـد واجتهـاد ، ونجحت ادارة المـدرسة فى تجنيب طلابها الاشتغال بالسياسة أو الاشتراك فى مظاهرات ولم يفلت الزمام منها سوى فى مناسبتين وطنيتين هما وفاة مصطفى كامل وقيـام ثورة ١٩١٩ [١٨] .

---

(١٤) أحمد أمين : المرجع السابق ص ١١٧ .

(١٥) محمد عبد الجواد : المرجع السابق ص ٢٦٩ .

(١٦) تقرير عن المالية والحالة العمومية عام ١٩٠٩ ص ٨١ .

(١٧) مدرسة القضاء الشرعى : اللائحة الداخلية للمدرسة ص١١ .

(١٨) للتفاصيل أنظر الفصل الرابع .

والسؤال الذى يطرح نفســه هو هل يمكن ربط اشتراط لائحــة المدرسة على طلابها بالابتعــاد عن العمل السياسى الى رغبتها فقط فى تفرغهم لعلومهم أم خشيتها من أن ينقل اليهم عدوى اشتغال طــلاب مدرسة الحقوق بالسياسة .

الواقع أن سعد زغلول صــاحب اليد الطولى فى تأسيس هــذه المدرسة لم يغب عن مخيلته ماكان يحدث فى مدرسة الحقوق التى كانت احــدى خلايا الحزب الوطنى والتى قال عنها فى مذكراته أنها وسط هائج سريع التــأثر والانفعــال وفيــه كثير من الذين يشتغلون بمــا لايعنيهم [١٩] ، ومن هنــا رأى أن الانضباط فى مدرسة القضاء لايتأتى الا بالاشتراط على طلابها بعدم الاشتغال بالعمل السياسى خصوصــا وان الحزب الوطنى الذى لم تتفق مبــادؤه معه كان كثيرا مايستهوى طلاب المدارس اليه .

وعلى كل حال فانه تشجيعا لطلاب المدرسة على الجد والمثــابرة فقــد حــددت الاعانات الشهرية لهم وفقــا لاجتهــادهم واجتيازهم الامتحانات فطالب القسم الأول يحصل شهريا على مابين نصف جنيــه وجنيه وفقا لاجتهاده ، كما يحصل طالب القسم الثانى على مابين جنيه وجنيه ونصف وفقا لاجتهاده أيضا ، وكان ناظر المدرسة يحدد ذلك عقب الامتحانات الدورية[٢٠] حيث كان الطلاب يمتحنون امتحانا تحريريا فى الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر وفى الأسبوع الأخير من شهر مارس فى جميع المواد التى درسوها ، ويقطع من الطــالب الذى يرسب فى هذه الامتحانات مرتب الاعانة ، ويأخذ الطالب المتفوق نصيبه الــكبير من هذه الاعانة .

---

(١٩) مذكرات سعد زغلول : كراس رقم ١٠ ص ٥١٢ .

(٢٠) مدرسة القضــاء الشرعى : الأمر العــالى الصــادر بانشاء المدرسة ص ١١ .

أما عن الامتحان النهـائى فـكان يعقد فى شهر يونيو من كل عام ويمتحن الطلاب فى جميع المقررات ، ولا ينقل الطالب من فرقـة الى أعلى منها الا اذا حصل فى كل مادة من الاختبـارات التحريرية والشفهية وكذا فى المواظبـة والأخلاق على نسبة توازى أو تزيد عن النسبة المعتبرة نهاية صغرى لمواد التعليم (٢١) .

وكان لايسمح للطالب الذى يرسب فى امتحان آخر العام باعادة الامتحان ولا بالبقـاء بفرقتـه سنة أخرى فاما أن يرفت من المدرسة واما أن ينظر فى أمره اذا كان عدم نجاحه لأسباب اضطرارية ، وقـد اشترط مهما كان أمر هذه الظروف الاضطرارية ألا يعيد الطالب الراسب دروس سنة واحدة أكثر من مرة ، وألا يبقى فى القسم الأول أكثر من سبع سنين ، ولا فى القسم الثـانى أكثر من ست سنين ، وأن يحرم كل طالب يعيد دروس سنة من التمتع بالمرتب الذى تصرفه المـدرسة حتى ينقل الى الصف الأعلى .

وبالنسبة لامتحان السنة النهائية فى القسمين العالى والأول فكان يعقد تحت رئاسة شيخ الجامع الأزهـر ، والطـالب الذى ينجح فى القسم الأول يمنح شهادة الأهلية الأزهرية التى تمكنه أن يعمل بموجبها كاتباً بالمحاكم الشرعية اما أن ينجح فى الامتحان النهائى للقسم الثانى فيمنح شهادة تمكنه أن يصير أهلا لأن يكون قاضيا أو مفتيـا أو وكيل دعاوى أو عضوا أو نائبا بالمحاكم الشرعية (٢٢) .

وبعد أن تطورت المدرسة ، وخرجت الدفعات المؤهلة تلو الأخرى أدخلت نظام المعيـدين فى نظامها تشجيعا للأوائل من أبنائها ، وكان يتبع كل معيد بأستاذ كبير يحضر معه موضـوع الدرس ويدخل معـه

---

(٢١) مدرسة القضاء الشرعى : اللائحة الداخلية ص ١٤ .

(٢٢) مدرسة القضـاء الشرعى : الأمر العـالى الصادر بانشـاء المدرسة ص ٤ ، ٦ .

المحاضرة ، وقد وزعت المدرسة المعيدين على التخصصات الموجودة بها كل بحسب ميوله وكفايته [٢٣] .

ونتيجة لهذه الدرجة العالية من الضبط والنظام داخل جدران المدرسة فقد تمكنت من تخريج طلابا على درجة عالية من العلم وحسن الخلق ، كما نجحت فى أداء مهمتها فى تخريج القضاة الاكفاء بالمحاكم الشرعية يضاف الى ذلك أنها أخذت تعد خريجيها للعمل كمدرسين بالمدارس الحكومية بعد أن نجحتفى تغذية المحاكم الشرعية بما تحتاج اليه من القضاة فأدخلت ضمن مناهجها دراسات فى مبادىء التربية [٢٤] .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو هل وجد خريجو هذه المدرسة الفرص السهلة لتولى وظائف القضاء فى المحاكم الشرعية ؟

الواقع أنه بعد أن أتت المدرسة بأولى ثمراتها بتخريج أولى دفعاتها عارض الأزهر فى تعيين خريجيها ، مما عرض مستقبل المدرسة كلها للخطر ، ونتيجة لذلك شهدت الحقانية حربا عوانا بين سعد وأنصار المدرسة من جهة والأزهر وخصوم المدرسة من جهة أخرى انتهت بحل وسط وهو أن يكون التعيين فى وظائف القضاء موزعا بالتساوى بين خريجى الأزهر والقضاء الشرعى [٢٥] ورضى سعد بذلك أولا لأنه اعتراف من الحكومة بصلاحية المدرسة [٢٦] ولكن هذا الأمر لم يستمر

---

(٢٣) احمد امين : المرجع السابق ص ١٣٨ .

(٢٤) محمد عبد الجواد : المرجع السابق ص ٢٧١ .

(٢٥) مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الحادية والأربعين فى ٢ أبريل ١٩٢٨ .

(٢٦) الثقافة : العدد ٨٧ فى ٢٧ أغسطس ١٩٤٠ مقال للاستاذ أحمد أمين تحت عنوان « سعد ومدرسة القضاء » ص ٣٧ .

طويلا حيث رأت نظارة الحقانية بعـد ذلك ألا يتم التعيين فى هـذه الوظائف على أساس الشهادة فحسب بل على أساس الخبرة أيضا (٣٧).

هذا عن طلاب المدرسة فماذا عن مناهجها ؟

بالنسبة للدروس التى تقرر أن يدرسها الطلاب المقبولون بالقسم الأول وعدد ساعاتها فقد رؤى أن يكون عدد الدروس خمسة فى اليوم مقدار كل منها ساعة واحدة ، وهذه الدروس كانت التفسير والحـديث والفقه على مذهب أبى حنيفة والتوثيقات الشرعية والتوحيد والمنطق والآداب والأخلاق الدينية ونظام المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسبية ونظام القضاء والادارة واللغة العربية والحساب والهندسـة والتاريخ والجغرافيا والخط .

وابتداء من عام ١٩٠٨ شرع فى تعليم فن الرسم لطلبـة السنتين الأولى والثانية فى حصة واحدة من حصص الخط العربى لطلبة السنة الأولى ، وفى حصتين احداهما من حصص الخط والثانيـة من حصص تقويم البلدان لطلبة السنة الثانية (٣٨) .

أما بالنسـبة للدروس التى تقرر أن يدرسها الطـلاب المقبولون بالقسم الثانى فكانت أربعة دروس يوميا مقدار كل منها ساعة وربع وكان الطلاب يدرسون التفسير والحـديث والفقـه على مذهب أبى حنيفة وحكمة التشريع والأصول على مذهب أبى حنيفة وآداب البحث والتوحيد والمنطق وآداب وأخلاق دينية وأصول القوانين ونظام المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسبية ونظام القضاء والادارة ومحاضرات

---

(٣٧) مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة الخامسة والثلاثين فى ٢٧ ابريل ١٩٣٠ ص ٧٥٧ .

(٣٨) أمين سامى : المرجع السابق . القسم الثـالث من الملحقـات ص ٣٢ .

عامة فى دراسة بعض القضايا ذات المبادىء الشرعية واللغة العربيـــة والعلوم الرياضية والتاريخ وتقويم البلدان والخواص التى أودعهـــا الله فى الأجسام (٢٩) •

وعند تحليلنـــا للمواد التى تقررت على كل من قسمى المـــدرسة يتضح أنها شملت العلوم الحديثة التى لم تكن قد دخلت الأزهر بعـــد كما أنها شملت العلوم الدينية واللغوية والثقافية التى تدرس بالأزهر هذا الى جانب المواد القانونية العصرية •

وعن المواد الثقافيـــة العصرية التى استحدثتها المـــدرسة فشملت الجغرافيا والتاريخ والحساب والهندسة والجبر والطبيعة والكيمياء •

ونظرا لأن دراسة علمى الطبيعة والـــكيمياء فى هـــذه المدرسة كانت من المواد التى اعترض على تدريسها فى الأزهر فقـــد تحـــايل واضعوا هذه المنـــاهج على الأمر فوضعوا الطبيعـــة والـــكيمياء تحت عنوان « الخواص التى أودعها الله تعالى فى الأجسام » دون أن يغيروا شيئا فى مدلول المادة (٣٠) •

وعن المواد القانونية العصرية فشملت أصول القوانين الحديثـــة ونظام القضـــاء والادارة ونحو ذلك ، ونظرا لمـــا تردد بين أوســـاط الأزهريين أن تدريس القانون الرومانى يدخل ضمن مادة أصول القوانين التى تقرر تدريسها فقـــد ثارت ثائرتهم ، على ذلك بحجة أن تدريس

---

(٢٩) مدرسة القضـــاء الشرعى : الأمر العـــالى الصـــادر بانشـــاء المدرسة ص ٦ •

(٣٠) الاخبار فى ٩ اغسطس ١٩٠٧ •
وعن تفاصيل منهج هذه المادة انظر :
مدرسة القضـــاء الشرعى : بروجرام مواد الدراســـة . القـــاهرة المطبعة الأميرية ١٩٠٧ ص ٥٥ •

هــذا القانون يجر الى الــكفر ، ويسوق الى الالحاد مما دفع ســعد زغلول الى أن يوضح لشيخ الأزهر بأنه لا صحة اطلاقا لذلك وان مادة أصول القوانين الحديثة تشمل فقط « تعريف بالقوانين وكيفية صدورها ، ووقت وجوب العمل بها ، والحوادث التى تنطبق هى عليها وما أشبه ذلك من المبــادىء الأولية للقوانين الوضعية التى لايستغنى واحد من القضاة الشرعيين وغيرهم عن معرفتها » [٣١] ونتيجــة لذلك هــدأت العاصفة .

أما عن المواد الدينية واللغوية والأدبيــة فشملت العلوم الشرعية مثل التفسير والحديث والفقه وأصوله والتوحيــد وعلوم اللغــة مثل النحو والصرف هذا بالاضافة الى الأدب وعلومه وهذه المواد لم يعترض على تدريسها أحــد ومن الطبيعى وطبقا للغرض الذى أنشئت المدرسة من أجله فقد كان لدروس الشريعة الأولوية الــكبرى فى مناهجها من حيث التعمق والتكثيف .

ومع أن دراســة الأدب وعلومه فى هــذه المــدرسة سارت على الطريقة المتبعــة فى دار العلوم من ناحية الــكيف [٣٢] فيبدو أنها لم تنل الحظ الــكافى من العنــاية أو التجديد حيث يذكر الدكتور طــه حسين أن دراسة الأدب فى هذه المدرسة حيل بينها وبين الهواء الطلق ، وحيل بينها وبين الضوء الذى يبعث القوة والحركة والحياة وظلت كما هى تعيد ماتبدأ وتبدأ ماتعيــد وتكرر فى كل سنة ماكانت تــكرره فى السنة الماضية [٣٣] .

---

(٣١) المنار : المجلد العاشر فى ١٤ مارس ١٩٠٧ ص ٧٨ تحت عنوان « مدرسة القضاء بين الأزهر والمعارف » .

(٣٢) أحمد الشايب : دراسة فى أدب اللغــة العربية بمصر فى النصف الأول من القرن العشرين . القاهرة ـــ النهضة المصرية ١٩٦٦ ص ١٧ .

(٣٣) طه حسين : فى الأدب الجاهلى ، القاهرة ـــ دار المعــارف ـــ الطبعة الحادية عشرة ص ١٠ .

وبالرغم من ذلك فقد تخرج فى هذه المدرسة القضاة الأدباء الذين ابدعت قرائحهم للانتـــاج الأدبى الـكثير ممـا يفوق العـديد من المتخصصين فى دراسة الأدب ويكفى أن نذكر من هؤلاء أحمد أمين الذى ترك للمثقفين تراثا ضخما من المعرفة الأدبية والذى أوضح بأنه ماتعلم الأدب الا فى مدرسة القضاء (٣٤) .

ومما سبق يتضح نوعية أساتذة وطلاب ومناهج مدرسة القضاء الشرعى المتميزة والتى تركت بصماتها على السياسة التعليمية فى مصر لفترة ، وكانت مثلا يحتذى به ، ومنارة علمية يمكن السير على هديها ، ومع ذلك فقد أثار بعض ذوى الأغراض حولها الجـدل ، وتقاذفتهـا الأمواج الغاضبة وبدأ التفكير فى الغائها .

---

(٣٤) أحمد أمين : فيض الخاطر حـ ٦ ص ٢٩٦ تحت عنوان « ماالذى الهمنى الأدب » .



الفصل الثالث

محاولات الغاء المدرسة وضمها للأزهر

كانت مدرسة القضاء الشرعى هدفا لسهام لاينقطع تصويبها سواء من الخديو أو الأزهريين فقد حاول كل منهما انتهاز الفرص للقضاء على هذه المدرسة ، وتقويض أركانها فالخديو لم ينس أنها أنشئت رغم معارضته ومن هنا فقد كان ينتهز كافة الفرص لمحاربتها والنيل منها فكان يوغر صدر الادارات الحكومية المختلفة عليها لمعاكستها ، وساعده على ذلك تغير سياسة الانجليز نحوه واتباع معتمدهم جورست لسياسة الوفاق معه بدلا من سياسة الشدة التى كان يتبعها كرومر ونتيجة لذلك تغير موقف الانجليز تجاه تأييدهم للمدرسة فيذكر سعد زغلول فى مذكراته أنه لما فاتح جورست فى شأن مدرسة القضاء وأحاطه « بالصعوبات التى قامت فى طريقها وبالمخاوف التى تتهددها » [1] تملص جورست من الأمر بحجة أنه لايرغب التدخل فى المسائل الدينية وأنه من الأفضل أن يترك « الأمر للمسلمين يتصرفون فيه حسب تعاليمهم الدينية » [2] .

أما عن الأزهريين فان ثورتهم تجاه المدرسة لم تتوقف فانبرى العديد منهم يهاجمونها وينتقدون وجودها على صفحات الجرائد كما كتبوا الشكاوى لوزير المعارف معربين عن عدم ارتياحهم لبقاء المدرسة وشكلوا وفدا لمقابلته ، وقد قابل سعد هذا الوفد وناقش مطالبه وحاول استرضاءه بأن أعفى الأزهريين من حاملى شهادة العالمية

---

(١) مذكرات سعد زغلول من ١١ أبريل ١٩٠٧ الى ٦ يناير ١٩٠٨ ص ٢٦١ .

(٢) نفسه .

من شرط دخول الامتحان المهد للالتحاق بالمدرسة [٣] ، ومع ذلك فقد طـاف هؤلاء على كبـار الشـيوخ واجتهدوا فى اقنـاعهم بالدعوة الى الغاء المدرسة ، وايغار صـدر الرأى العـام ضدها ، وبالرغم من ذلك ففى ظل تواجد سعد زغلول على رأس نظـارة المعـارف سارت المدرسة بخطى ثابتة نحو التقدم والاستقرار ، وما أن ترك سعد هذه النظارة ، وجاء على رأسها أحمد حشمت باشا حتى صب هـذا الأخير جام غضبه على المدرسة وادارتها ارضـاء للخديو عباس الثانى الذى كان يتحين الفرص للقضـاء عليها ، ولم تجد المدرسة بعد سعد زغلول من يحسن الدفاع عنهـا ، ولمـا جاهر الأزهـريون بوجوب الحاقها بالأزهر لتكون جزءا متمما غير منفصل عنه لا وضـعا ولا ادارة بحجة أنه المعهد الذى « يجب أن يكون مصير التربية والتعليم الى رجاله »[٤] حاولت الحكومة تهدئة الأزهريين وكسب رضائهم فنزعت ادارة المدرسة من نظارة المعـارف وضمتها الى الأزهر وذلك طبقا للقـانون رقم ١٠ لعام ١٩١١ والمتعلق بتنظيم الجامع الأزهر [٥] حيث نصت مادته الثالثة على جعل تلك المـدرسة قسما ملحقا بالأزهر ، وعلى هذا الأساس حل مجلس الأزهر الأعلى محل ناظر المعارف فى جميع الاختصاصات التى له بشأن المدرسة .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو لماذا فى عام ١٩١١ بالذات نزعت ادارة المدرسة من نظارة المعارف ونقلت الى ادارة الأزهر ؟

الواقع أنه فى هذه الفترة كان سعد زغلول قد ترك نظارة المعارف

---

(٣) المنـار : المجلد العاشر فى ١٤ مارس ١٩٠٧ ص ٥٥ تحت عنوان « الأزهر ومدرسة القضاء الشرعى » .

(٤) الهداية : المقال السابق ص ٦٣٠ .

(٥) وزارة الأوقاف وشـئون الأزهر : الأزهـر تاريخه وتطوره — القاهرة ١٩٦٤ ص ٢٣٤ .

الى الحقانيــة [٦] وحاول من خلال تواجده على رأســها أن يحد من سلطات الخديو على المجالس الحسبية وذلك بانشاء مجلس حسبى عال يمكن نظارة الحقانية من التعرف على سير المجالس الحسبية [٧] ممــا يضعف من سلطة الخديو على هذه المجالس ومن هنــا حاول الخــديو أن يرد لسعد الصــاع صاعين بضم ادارة مدرسة القضاء الى الأزهر يضاف الى ذلك أن انتهــاء سياسة الوفاق التى كان يتبعهــا الانجليز مع الخــديو قــد دفعــه الى استمالة الأزهريين لمساندته فى صراعه معهم وذلك باسترضائهم بنزع ادارة مدرســة القضــاء من المعــارف وتسليمها الى الأزهر ، واستمر الحال على ذلك حتى عزل عباس الثانى من الخديوية ، وجاء السلطان حسين كامل ونوقش أمر تبعية المدرسة، فتقرر فصلها عن الأزهر فى مارس ١٩١٦ واحالتها الى نظارة الحقانية ووضع نظام جديد لها خفضت بموجبــه مدة الدراســة بالقسم الأول بالمدرسة الى أربع سنوات ، ورفعت بالقسم الثانى الى خمس سنوات، كما قلل عدد الطلاب بالمدرسة فهبط عددهم من ٤٣٢ فى عام ١٩١٥ الى ٢٦١ طالبــا فى عام ١٩١٩ ، ولمــا تزاحم طلاب الوظائف على مناصب القضاة وصعب تعيين العــديد منهم بدأت الحكومة تثير الجدل حول جدوى بقاء هذه المدرسة ، ولــكن ارتباطها بشخص سعد زغلول الذى بلغت شــعبيته الذروة فى ذلك الوقت قــد جعلهــا تحجــم عن ذلك لفترة [٨] .

ونظرا لتعدد شكاوى الأزهريين وتكرار اضرابهم عن الدراســة قامت حكومة سعد زغلول فى عام ١٩٢٤ بتأليف لجنة لبحث مطالبهم ،

---

(٦) نقل سعد الى نظارة الحقانية فى التشكيل الوزارى الذى حــدث فى ٢٣ فبراير ١٩١٠ .

(٧) للتفاصيل انظر د. عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، القاهرة — دار المعارف ص ١٥١ .

(٨) محمد أبو الاسعاد : المرجع السابق ص ٢٥٠ .

ونظرا لأن الحكومة لم تستجب لكل طلباتهم قامت المظاهرات فى الشوارع ضدها ، كما قصد وفد من الأزهريين الى القصر الملكى هاتفا هتافا غير مألوف وهو « لا رئيس الا الملك » بدلا من الهتاف المعروف « لا رئيس الا سعد » فوعد المسئولون الوفد خيرا [٩] ، ونظرا لتوالى المحن على وزارة سعد سقطت الوزارة عقب اغتيال السير لى ستاك وتألفت وزارة زيور التى قامت بتشكيل لجنة لبحث مشاكل الأزهريين كان ضمن قراراتها بسط سلطان الأزهر على مدرسة القضاء الشرعى ، واعتبار هذه المدرسة داخلة ضمن نطاق الجامعة الأزهرية . على أن يكن لنظارة المعارف ادارتها ، وقد صدر بذلك الأمر الملكى رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ [١٠] ولكن ذلك الوضع لم يستمر طويلا فلم يلبث مجلس النواب الذى تشكل بأغلبية وفدية عام ١٩٢٧ أن قرر فصل مدرسة القضاء الشرعى ومدرسة دار العلوم عن الأزهر [١١] واعادتهما الى وزارة المعارف والرجوع بمدرسة القضاء الى النظام المعمول به عند انشائها [١٢] وعلى أثر ذلك أضرب الأزهريون ، وطلاب بعض المعاهد الدينية الأخرى نتيجة للخطب المهيجة التى القاها بعض علماء الأزهر وحرضوا فيها على الدعوة الى كراهية الحكومة والبرلمان [١٣] بحجة أن قرار البرلمان قد أغلق على طلاب الأزهر

---

(٩) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ح ١ القاهرة — النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ١٩٤٧ ص ١٧٩ — ١٨٠ .

(١٠) مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين فى ٣١ يناير ١٩٢٧ ص ٣٥١ .

(١١) محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر ح٢ بيروت . مؤسسة الرسالة . الطبعة الرابعة ١٩٨٠ ص ٢٦٧ .

(١٢) مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الأربعين فى ٢٨ مارس ١٩٢٧ ص ٦٤٠ — ٦٤١ .

(١٣) مضابط مجلس النواب . مضبطة الجلسة السادسة والعشرين فى ٧ فبراير ١٩٢٧ ص ٣٨٦ .

أبواب دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى [١٤] .

والواقع أن قرار البرلمان لم يحل بين الأزهريين وبين الالتحاق بهاتين المدرستين ، بل سمح لمن يرغب منهم الالتحاق فيهما اجتياز اختبار القبول وهذا ماكان يخشاه الأزهريون .

وعلى كل حال فانه نتيجة لحزم الحكومة فى هذه المسألة وتأييد البرلمان لها فقد تبين للكثيرين من طلاب الأزهر خطأ اضرابهم فعادوا لتلقى دروسهم واستمر الحال على ذلك فترة حتى تعين الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخا للأزهر فى عام ١٩٢٨ فحاول اصلاح أموره وفتح باب الاجتهاد فى العلم والدين ، ووضع مذكرة ضمنها أسس الاصلاح المنشود دعا فيها الى الغاء مدرسة القضاء الشرعى حسما للصراع القائم بينها وبين الأزهر ، واعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ، وأن يختار طلبة القضاء الشرعى من خريجى كلية الشريعة حتى يكونوا أهلا للوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والافتاء والمحاماة [١٥] وعندما شكلت الحكومة لجنة لمناقشة هذه المذكرة أقرتها ، واقترحت تنفيذها ، ولكن ذلك لم يتم فى عهد مشيخة الشيخ المراغى للأزهر نظرا للخلاف الذى حدث بينه وبين الملك فؤاد بل حدث فى مشيخة الشيخ الظواهرى حيث وضع قانونا فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٠ تحدد بمقتضاه النظام الجديد للأزهر فقسمت كلياته الى كلية الشريعة وكلية أصول الدين وكلية اللغة العربية ، وحدد الغرض من كلية الشريعة تخريج علماء يتولون الافتاء والقضاء الشرعى والمحاماة وتوثيق عقود الزواج والطلاق ، كما وضع قانون التخصص الذى

---

(١٤) السياسة الأسبوعية : العدد ٤٩ بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٢٧ تحت عنوان « اضراب الأزهر حركة سياسية — أيدى الرجعيين هى التى دبرتها وأمدتها » .

(١٥) مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة الثالثة والأربعين فى ١٠ أبريل ١٩٣٣ ص ٨٥٨ — ٨٥٩ .

يقصر اختيـــار طلاب القضاء على خريجى كلية الشريعـــة [١٦] وبذلك تم الغـــاء مدرســـة القضـــاء الشرعى اكتفاء بكلية الشريعـــة فأغلقت واحتل الأزهر أبنيتها •

وهكذا أعيد للأزهريين وظائف القضاء على أنقاض المدرسة التى أدت رسالتها على خير وجه فسقط هذا البناء الشامخ الذى لم يجد من رجالات الدولة من يحسن الدفاع عنه •

والسؤال الملفت للانتبـــاه هو اذا كان عصر الملك فؤاد يطلق عليه عصر النهضـــة فى النواحى التعليمية والثقافية فلماذا تم اغلاق هـــذه المدرسة فى عهده •

يذكر أحد خريجى المدرسة أن الملك فؤاد بقضائه على مدرســـة القضـــاء قـــد « قضى على ركن من أركان الاصـــلاح الاجتماعى فى بلده فى الوقت الذى لم يبن ركنا يحل محله » [١٧] •

الواقع أن ثورات الأزهريين التىلاتنقطع حول بقاء هذه المدرسة، ومحاولات الملك فؤاد اجتذابهم الى صفه فى مواجهة شـــعبية ســـعد زغلول ثم حزب الوفد بعد ذلك ربما تكون السبب الرئيسى فى موافقة الحكومة على الغاء هذه المدرسة •

يضاف الى ذلك أن المشكلة بين الأزهر والحكومة حول مدرســـة القضـــاء كانت قـــد طالت وآن الأوان لوضع حل لهـــا يوقف غضـــب الأزهريين وثورتهم ، وقـــد جاء هذا الحل على حساب مدرسة القضاء التى استطاعت رغم عمرها القصير التـــأثير على المجتمع فى نواحيـــه الثقافية والاجتماعية والسياسية •

---

(١٦) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر : المرجع السابق ص ٢٦٣—٢٧٠

(١٧) حافظ وهبـــه : خمسون عاما فى جزيرة العرب ، القـــاهرة — الطبعة الأولى ١٩٦٠ ص ١٠ .

الفصل الرابع

مدرسة القضاء والمجتمع

لم يقتصر أمر المدرسة على امداد المحاكم الشرعية بما تحتاج اليه من قضاة متخصصين ومحامين وكتبه على مستوى عال من الكفاءة فحسب بل قامت باعداد خريجيها للعمل فى حقل التعليم بالمدارس الحكومية بعد أن أهلتهم تربويا والى جانب هذا حملت المدرسة على أعناقها فكرة خدمة البيئة المحيطة بها والمجتمع المصرى بصفة عامة سواء فى النواحى الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية فكانت وبحق قبلة الأنظار وصفها أحد أعضاء مجلس النواب بأنها « زهرة المدارس » [1] وبأنها منارة علمية يحق الاقتداء بها فقد زارها رجال المعارف لدراسة نظامها ، وزارها الوافدون من كل صوب للتعرف على أساليبها ومناهجها ، وزارها كبار المعنيين بشئون التعليم والراغبين فى الاصلاح كما زارها السلطان حسين كامل وأعجب بنظامها قائلا « أعتقد أنه ليس عند الثلثمائة والستين مليونا من المسلمين الذين فى العالم مدرسة تماثل هذه المدرسة لا من جهة علومها ، ولا من جهة نظامها الدقيق ، وطاعة تلاميذها لأساتذتهم » [2] وفيما يلى نعرض لأنشطة المدرسة ولنبدأ بالنواحى العلمية والثقافية والاجتماعية .

---

(١) مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة الأربعين فى ٢٨ مارس ١٩٢٧ ص ٦٤١ .

(٢) المقتطف : الجزء الثالث من المجلد السادس والأربعين أول مارس ١٩١٥ ص ٢١٥ تحت عنوان « الزيارة السلطانية لمدرسة القضاء الشرعى » .

أولا — دور المدرسة العلمى والثقافى والاجتماعى :

كفلت المدرسة لطلبتها صورة مميزة عن الصورة الأزهرية فخرجت للمجتمع قضـاة يجمعون بين المعـارف الدينية الصحيحة والمعـارف الدنيوية كان لهم فضل كبير على الأجيال التى تعاقبت على مصر وعملت فى سلك القضـاء كما أمدت المعاهـد الدينيـة بخريجيهـا المؤهلين للتدريس ، والذين حصلوا على دراسات تربوية داخل المدرسة مما كان له أكبر الأثر فى تحسين أحوال هذه المدارس من الناحية العلمية [٣] .

وكان لأساتذة الكلية الدور البارز فى تخريج الـكوادر الصالحة التى كان لها فى الحياة المصرية المعـاصرة تأثيرا جد كبير فتلاميـذهم على مختلف مستوياتهم انتشروا فى مدن مصر وقراها ونجوعها ينشرون العلم والمعرفـة ويديرون مراكز حساسـة فى العـديد من الادارات الحكومية ، والى جانب هؤلاء فان المدرسة قـد خـرجت للمجتمع من النبهاء والعلماء من ساعدوا على تطويره وكانت لهم اسهاماتهم المعروفة ومن هؤلاء نذكر أحمد أمين الذى بدأ دراسته بالمدرسة عام ١٩٠٧ وعمل بهـا معيدا فأستاذا وأخرج للمجتمع المصرى كتبه المشهورة فجر وضحى وظهر ويوم الاسـلام كما ترك تراثا ضـخما فى الفلسـفة والأخلاق واللغـة والفقه والتراجم وغيرها ساعد على التعرف على الحياة العقلية للاسلام وفسر طبيعتها .

والشيخ محمد أبو زهرة الذى بدأ تعليمه فى هذه المـدرسة عام ١٩١٦ وتخرج منها عام ١٩٢٥ وأصبح بعدها من أكبر علماء الشريعـة الاسلامية فى عصره وله كتابات عديدة نذكر منها كتاب أبو حنيفة .

---

(٣) امين سامى : المرجع السابق ص ٩٤ .

وأمين الخولى الذى تخرج من القسم العالى بالمدرسة عام ١٩٢٠ فلسف كتب الأخلاق القديمة وصاغها فى ثوب قشيب جذاب [٤] .

يضاف الى ذلك أن للمدرسة دور بارز فى شد أزر الجامعة المصرية عند نشأتها فقد أمدتها بأعضاء هيئة التدريس اللازمين للتدريس بها وأبرز مثال على ذلك أحمد أمين وأمين الخولى ، كما شارك أساتذتها فى مناقشة رسائل الدكتوراه التى حدثت بالجامعة المصرية ونذكر من ذلك أن اللجنة التى ناقشت طه حسين فى الدكتوراه كان منها الشيخان محمد المهدى ومحمد الخضرى الأستاذان بالمدرسة .

والى جانب ذلك فانه كان لهذه المدرسة فضل كبير فى تشجيع الأزهريين على اعادة النظر فى مناهجهم ، وساعد على ذلك أن بعض خريجى المدرسة ومدرسيها قد ساهم فى ذلك بتدريس بعض العلوم فيه بطرق جديدة ، فالشيخ حسن منصور الأستاذ بالمدرسة أسند اليه تدريس التفسير فى الأزهر بطريقة أوجدت روحا جديدة بين تلاميذه [٥] مما أوجد الغيرة لدى بعض طلاب الأزهر فسعوا فى النسج على منوالهم والسير على مناهجهم فى تلمس الاصلاح [٦] .

وبالاضافة الى ذلك فقد شارك أساتذة المدرسة فى حركة الترجمة والنشر فالذى ساهم فى ترجمة كتاب تيودور روزشتين الذى دافع عن المسألة المصرية وانتقد الانجليز هو الأستاذ عبد الحميد العبادى أستاذ التاريخ بالمدرسة ، والذى ترجم كتاب « مبادىء الفلسفة » لرابوبورت هو أحمد أمين أستاذ علم الأخلاق بالمدرسة يضاف الى ذلك أن الذى أشرف على لجنة التأليف والترجمة والنشر

---

(٤) د. حامد شعبان : أمين الخولى والبحث اللغوى ، القاهرة الانجلو المصرية ١٩٨٠ ص ٧ .

(٥) حافظ وهبه : المرجع السابق ص ٩ — ١٠ .

(٦) مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين فى ٣١ يناير ١٩٢٧ ص ٣٥٥ .

مايقرب من الثلاثين عاما وعمل مديرا للادارة الثقافيـــة فى الجامعـــة العربيـــة ، وقام بانشاء معهد المخطوطات العربيـــة كان أحمـــد أمين أيضـــا [٧] .

أما عن المجلة التى أنشأتها المدرسة لتكون لسان حالها [٨] فقـــد كانت ذات فائدة عامة للمواطنين يقرأون فيها الفتاوى والأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية وغيرها ، كما كانت ذات فائدة لطـــلاب المـــدرسة تبارت فيها أقلامهم ونشروا فيها مايجيش بنفوسهم وما يجرى داخل مدرستهم مما جعلهـــا تخطو الى الأمام بخطوات أوســـع وتتجه الى الحياة النـــافعة اتجاها أسرع هذا بالاضـــافة الى أنها كانت صـــوتا عاليا للمدرسة حملت رسالتها ، وشرحت مايهم الأسرة المصرية فأعترف بها القاصى والدانى ، وقـــد حرصت المـــدرسة على أن توفر لها أسباب النجاح والاستقرار فعنت باختيـــار مديرها على وجه يناسب أهميتها وأثرها فى توجيه المسلمين فاختـــارت الأســـتاذ أمين الخولى المدرس بالمـــدرسة أول مدير لها لمـــا يعرف عنه من التضـــلع فى الثقـــافة الاســـلامية .

ولم يقتصر دور المـــدرسة على حلقات الدراسة المنعقدة بها بل فـــكرت فى البيئـــة المحيطة بها ، وحاولت الاتصـــال بالأهالى اتصالا مباشرا فحددت عصر الثلاثاء من كل أسبوع لاقامة برنامجا ثقافيـــا تدعو اليه أستاذا من خارج المدرسة أو من داخلها أو طالبا من المتفوقين لالقاء محاضرة فى موضـــوع أعـــده ، وكانت تصـــف الـــكراسى فى فنائها ، وتدعو رجالات الفكر والثقافة لحضور هـــذا البرنامج ، وكان يشترك فى سماع هذه المحاضرات أحيـــانا ســـعد زغلول وقاسم أمين

---

(٧) عامر العقاد : المرجع السابق ص ٦٤ .

(٨) ظهر العدد الأول منها فى ذى القعدة ١٣٤٠ ، وكانت تظهر فى غرة كل شهر عربى ، ويحررها خريجو المدرسة وطلابها .

وغيرهم من كبار رجالات الدولة ومثقفيها ومن أهم المحـــاضرات التى ألقيت فى هذه البرامج الثقافية محاضرة ألقاها رفيق بك العظيم تحت عنوان « قضـــاء الفرد وقضاء الجماعة » ومحاضرة ألقاها أحمد فهمى العمروسى بك وعنوانها « هربرت سبنسر » ومحاضرات عديدة القاها الشيخ الخضرى نذكر منها « أبو مسلم الخراسانى » و « الغزالى » و « زياد بن ابيه » [٩] .

ومعنى ذلك أن المواسم الثقافية للمدرسة كانت متنوعة لم تقتصر على العلوم الشرعية بل ضمت الى جانبها المحاضرات العلمية والفلسفية والتاريخية .

ولم يتوقف أثر المـــدرسة على الناحية التعليمية والثقافية داخل جدرانها بل كانت تمنح مكافئـــات على كتب تقرأ أثنـــاء الأجازة نذكر منها مقصورة ابن دريد وشرحهـــا ، ومختصر صـــبح الأعشى ، وكتاب « اميل » لجان جاك روسو والذى يعرض لنظرية التربيـــة والتعليم ونحو ذلك ، وكان الفـــائز فى هذه المسابقات يمنح جائزة تقرب من الثلاثين جنيها .

هذا عن دور المدرسة العلمى والثقافى أما عن دورها الاجتماعى فمما لاشك فيه أن خريجى هذه المدرسة ممن تولوا القضاء والافتـــاء كان لهم فضل كبير فى اصـــلاح القضـــاء الشرعى فقد وقفوا ذكاءهم وبذلوا شبابهم لخـــدمة العـــدالة واصـــلاح حيـــاة الأسرة التى هى عماد الأمة ونواة الجماعة الصالحة ، فبعد أن كانت الأحوال الشخصية للمسلمين فى مصر منذ بدايات الحكم العثمانى لها تعتمـــد على مذهب

---

(٩) أحمد أمين : حياتى ص ١٢٢ .

الامام أبى حنيفة وحده [١٠] أخذ هؤلاء من المــذاهب الأخرى ما كان أكثر تيسيرا على الناس [١١] .

ثانيا : دور المدرسة السياسى :

لقد اجتازت المدرسة معظم فترات حياتها مساندة للحركة الوطنية وزعمــائها ومع أن لائحــة المــدرسة كانت لاتجيز لطلابها الاشتغال بالسياسة أو القيــام باضرابات أو مظاهرات داخل المدرسة أو خارجها أو بالاشـــتراك فى المظــاهرات [١٢] فان ماتعرض له الوطن من محن وصعاب ونوائب سواء بفقد زعيم وطنى أو اعتقال سلطات الاحتــلال لآخر نتيجة لاصراره على المطالبة بحقوق مصر فى تقرير مصــيرها كل ذلك جعل هذا القانون حبرا على ورق ، فقــد شــارك طلاب الــكلية وخريجوها فى الحركة الوطنيــة المصرية بصورة أو بأخرى وفيما يلى نعرض لهذه المواقف :

١ — وفاة الزعيم الوطنى مصطفى كامل :

أضرب طلاب المدرسة وتركوا دروسهم مخالفين لتعليمات ولوائح المدرسة ، وشاركوا طبقــات الأمة فى تشييع جنــازة الزعيم الوطنى

---

(١٠) ابتداء من عهد السلطان سليمان القانونى بدات الدولة العثمانية تفرض على كل ولاية من ولاياتها قاضيا عثمانيا تعينــه من قبلها كما أصدرت تعليماتها بأن يقتصر القضــاء على مذهب الامام أبى حنيفة وسار النظــام القضائى من عهد محمد على الى عهد عبــاس الثانى على هــذا المنوال ، وبعد أن اعلنت الحمــاية البريطانية على مصر فى عام ١٩١٤ اصبح لمصر التصرف فى أمورها القضائيــة ، وخلال ذلك كان خريجو مدرسة القضـــاء الشرعى قد أخذوا دورهم فى اصلاح أحوال المحاكم الشرعية فى مصر .

(١١) حافظ وهبه : المرجع السابق ص ٩ .

(١٢) مدرسة القضاء الشرعى : اللائحة الداخليــة ، القــاهرة — المطبعة الأميرية ١٩٠٧ ص ١١ .

مصطفى كامل يوم ١١ فبراير ١٩٠٨ حيث تركوا دروسهم فى هذا اليوم المشهود الذى نبض فيه قلب الأمة المصرية خلال ذلك الحداد الوطنى فساروا فى الجنـــازة حاملين علم مدرستهم المجلل بالسواد فى احتفال رهيب قال عنه قاسم أمين انه لم ير قلب مصر يخفق سوى مرتين الأولى يوم تنفيذ حكم دنشواى والثانية كانت يوم الاحتفال بجنازة مصطفى كامل (١٣) .

٢ — ثورة ١٩١٩ :

نظرا لأن مدرسة القضـــاء كانت تعد حسنة من حسنات ســـعد زغلول ومن أعماله الجليلة ، ونظرا لأن عاطف بركات ناظر هذه المدرسة كان من أقرب أقرباء سعد ، ومن أشد المقربين اليه فلا غرو أن يلتصق أفراد هذه المدرسة أساتذة وطلابا بشخص سعد زغلول وبمواقفه سواء تجاه الاحتـــلال أو تجاه الأحزاب الأخرى ، ويعتقـــدون فى صحة كل ماذهب اليه وارتآه والأدلة على ذلك متعددة نذكر منها :

١ — عندما تألف الوفد المصرى برئاسة ســـعد زغلول للمطالبـــة باستقلال مصر وما أعقب ذلك من القبض على سعد وصحبه شـــاركت مدرسة القضـــاء الأمة المصرية فى ثورتهـــا ، وكانت تغلى من هـــذه الأحداث كما يغلى غيرها من المدارس العليـــا فاشـــترك طلابهـــا فى المظاهرات الداعية للافراج عن سعد وامتلأت بهم السجون (١٤) كمـــا قام بعضهم بالاشتراك فى الجهاز السرى للثورة فقابلوا عبد الرحمن فهمى سكرتير الوفد الذى أوكل الى بعضهم العـــديد من المهام الوطنية مثل القاء الخطب السياسية فى المساجد عقب صلاة الجمعة لابراز حقوق

---

(١٣) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، القاهرة — النهضة المصرية — الطبعة الرابعة ١٩٦٢ ص ٢٧٤—٢٧٥ .

(١٤) الثقافة : المقال السابق ص ٣٧ .

مصر فى الاستقلال ، وأهمية الدفاع عن الحرية وتقرير مصير البـــلاد حتى تتمكن من ادارة أمورها بنفسها هذا الى جانب كتابة المنشورات التى تتعرض للأحداث الوطنيـــة .

والأمثلة على ذلك متعددة نذكر منها أنه على أثر مظاهرة السيدات التى سارت فى شوارع العاصمة يوم ١٦ مارس ١٩١٩ تطالب بالحرية والاستقلال قام أحد أعضـــاء هذه المـــدرسة بكتابة منشور مطول فى وصف هذه المظاهرة وأثرها والتهييج بها ، وطبع ووزع على الناس[١٥] واشترك بعضهم فى المظاهرات خصوصـــا التى ترمى الى التقريب بين الأقبـــاط والمسلمين فكان أحد الطلاب المعممين يركب عربة وبجانبـــه أحد القساوسة بملابسه الـــكهنوتية يحملان علما فيـــه الصليب والهلال تأكيدا على الوحدة الوطنية .

وبعد أن أفرج عن سعد زغلول وسافر كامل سليم سكرتير الوفد الى باريس مع من ذهبوا لاســـتقبال ســـعد كان أحمـــد أمين الأستاذ بمدرسة القضاء هو الذى يقوم بارسال التقـــارير الى سكرتير الوفـــد بباريس يطلعه على كل مايستجد من أمور كمـــا كان كامل سليم يرسل الى أحمـــد أمين الشفرات الجـــديدة اذا تم تغيير أى شـــفرة فيقوم بتوصيلها الى أعضاء الوفد فى مصر [١٦] .

٢ — عندما انقسم الوفد على نفسه ، وتعالت الهتافات ضد عدلى باشا انضم العـــديد من طلاب المدرسة الى صف ســـعد ، وكانوا من المؤيدين والداعين له [١٧] .

---

(١٥) أحمد أمين ، المرجع السابق ص ١٩٠ .

(١٦) عامر العقاد : المرجع السابق ص ٤٢ — ٤٣ .

(١٧) نفســـه .

٣ — فى عهد وزارة محمد توفيق نسيم الأولى [١٨] المعروفة بعدم رضائها عن سعد زغلول اجتمع طلاب المدرسة فى فنائها أثناء انعقاد مجلس ادارتها الذى كان يحضره محمد توفيق رفعت وزير المعارف وهتفوا باسم سعد وسقوط وزارة نسيم مما أثار ثائرة الوزير فصب جام غضبه على عاطف بركات ناظر المدرسة متهما اياه بالتحريض علىهذه المظاهرة ، ولم يأت المساء حتى أعلن مجلسالوزراء قراره باحالة عاطف بركات الى المعاش [١٩] .

٤ — عندما أفرج عن أعضاء الوفد المصرى بما فيهم عاطفبركات ناظر المدرسة السابق ، وعادوا من منفاهم قام طلاب المدرسة بالرغم من المخاطر بدعوة أعضاء الوفد الى حفل اكبارا لتضحيتهم فى سبيل الوطن [٢٠] .

وهكذا أدت المدرسة دورها فى المجتمع فى حدود امكاناتها المتاحة فأثبتت قدرتها على العطاء ، ومواكبتها للنهضة التى عايشت فيها المجتمع المصرى فكانت مكانا ملائما للجهد الحر الخلاق .

---

(١٨) من ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢ الى ٥ فبراير ١٩٢٣ .

(١٩) الثقافة العدد ٨٧ فى ٢٧ اغسطس ١٩٤٠ مقال لأحمد أمين تحت عنوان « سعد فى مدرسة القضاء » .

(٢٠) مجلة القضاء الشرعى : العدد الثانى عشر فى ذى الحجة ١٣٤١ ص ٦٧٨ .



الفصل الخامس

رواد مدرسة القضـــاء الشرعى

عمل بمدرسة القضاء الشرعى جيل من الأساتذة الرواد والعلماء الأعلام الذين شهدت مصر فى النصف الأول من القرن العشرين قمة نشاطهم وأروع آيات ابداعهم فكانوا بمثابة المرشدين للأمة ، كما كان فكرهم مرآة تعكس طموحها فارتفعوا بمكانة القضاء الشرعى فى مصر حيث اهتموا بتكوين القضاة والمحامين الذين يجمعون بين عمق البحث وحرية الفكر حتى ينهضوا بتحسين أحوال المحاكم الشرعية على وجه يتلاءم مع ظروف العصر ومقتضياته ، وفيما يلى نعرض لاثنين من هؤلاء الرواد لم نتناول حيـــاتهما تفصيلا بل سنقصر الـــكلام على دورهما الفعال فى المدرسة وأول هؤلاء هو عاطف بركات أول ناظر لهذه المدرسة وصـــاحب اليد الطولى فى تأسيسها وترقيـــة أمورها أما الآخر فهو أحمد أمين أحد خريجى هذه المـــدرسة الذى سمحت له ظروف نبوغه العلمى بالعمل فى حقل التـــدريس بهـــا ، وكان له أثر كبير فى تطور الحيـــاة الأدبية والفكرية والثقافية فى مصر بعد ذلك ، ولنبدأ بمحمد عاطف بركات •

١ ـــ محمـــد عاطف بركات

١٨٧٣ ـــ ١٩٢٤

محمد عاطف بركات أحد رواد التعليم الحـــديث فى مصر ، ومن أبرز من عرفتهم وزارة المعارف عقلا وادارة ونزاهة •

وقد تلقى عاطف أساليب الحيـــاة على يد خاله سعد زغلول ودرس فى الأزهر نحو أربع سنوات ثم دخل دار العلوم فى عام ١٨٩٠ وبعد

نخرجه منها اختارته المدرسة كأول مبعوث لها للدراسة فى انجلترا ، وبعد عودته من انجلترا عين مفتشا بالمدارس الأميرية ثم أوكل اليه عملية اصلاح التعليم الأولى فى عام ١٩٠٣ [١] .

ولما أنشئت مدرسة القضاء الشرعى تم اختيار عاطف بركات كأول ناظر لهذه المدرسة ، فقام عليها خير قيام ، وعمل على تأسيسها على أحدث الطرق العلمية ، كما عمل على النهوض بها كلما سنحت له الفرصة ، واصطفى لها من الأساتذة ممن عرفوا بالفضل والصلاح ووفرة العلم وطول الباع فأرسوا دعائمها وسهروا على العناية بها وظل عاطف بركات على نظارة هذه المدرسة أربعة عشر عاما فكان أصلح من تولى هذا المنصب لعشقه للعمل الذى أسند اليه لدرجة أنه كان يعطيه كل وقته وتفكيره لاعتقاده أن أساس الادارة فى أى مجال هو مصلحة العمل الموكل اليه لا مصلحة شخصه ونتيجة لذلك أشاع فى هذه المدرسة من روحه فكان يخجل العاملين فيها بجده ونشاطه فيقلدونه فى نشاطه ونظامه [٢] ومما يذكر عنه انتهازه لكل فرصة يستطيع فيها الالتقاء بطلاب المدرسة وأساتذتها ليتحاور معهم ويثير فيهم التفكير فى مسألة علمية معينة ويناقشهم فيها مثلما كان يفعل سقراط مع تلاميذه ، فكان يتحين فرصة الفسحة أو فرصة وجود الطلبة فى المكتبة أو فى حجرة المدرسين أو فى المطعم فيقف ويلتف حوله ماشاء من الطلبة ، فيثير مسألة من المسائل العلمية ويحاورهم فيها ويحاورونه ، ويتشعب الموضوع ويتلقى الرد عليها من المدرسين أو الطلبة ، ويدفع الحجة بالحجة ويطول الجدل بينهم حتى يدق الجرس ، ليكون ذلك درسا على طريقة سقراط [٣] ولتكون المسألة

---

(١) محمد عبد الجواد : المرجع السابق ص ٢٧٦ — ٢٧٨ تحت عنوان « محمد عاطف بركات باشا » .

(٢) احمد امين : فيض الخاطر حـ ١٠ ص ١١٣ .

(٣) احمد امين : حياتى ص ١٢٣ .

حديث المدرسة فى الفصول وأوقات الفسح ، وقد تستمر أياما والعقول متيقظة باحثة فاحصة فاذا انتهت أثيرت غيرها وهكذا فكان ذلك مثار نشاط ذهنى ومدعاة لتحرير الأفكار ، وساعد على ذلك أن عاطف بركات كان واسع الأفق له غرام بالبحث يقرأ فى رفق وهوادة ويصبر على الجدل ، ويأبى الا تحكيم العقل والبحث فلا يقبل عقله الفكرة الا اذا كانت واضحة ولا يعبر عنها الا اذا كانت ناضجة ، كما كان صريحا فى غير تحرج صادقاً فى قوله ، مشتدا فى العدل ولو على نفسه ملتزما بالنظام ولو ضايق نفسه وضايق من حوله يضاف الى ذلك أنه كان طويل النفس فى الجدال قوى الحجة لا يكل ولا يمل (٤) ينفث فى طلابه روح الكرامة والاعتزاز بالنفس كما ينفث فيهم حب الاطلاع والتخلق بالأخلاق الكريمة والرغبة الصادقة فى تحصيل العلوم على اختلافها (٥) ومما يذكر عنه أنه كان يفاجىء المدرسين فى فصولهم أثناء الدرس ، ويستمع اليهم وذات مرة وجد الشيخ حسن منصور أحد أساتذة المدرسة يدرس علم الأخلاق لطلابه من كتاب « أدب الدنيا والدين » للماوردى والذى لايتسق فى رأيه مع المناهج الحديثة لعلم الأخلاق (٦) فتولى بنفسه تدريس هذه المادة مستعينا بكتاب ماكنزى فى علم الأخلاق أحيانا ، وبكتاب مذهب المنفعة لجون ستيوارت مل أحياناً أخرى (٧) واتبع فى تدريسه طريقة أن يبتدع فى المادة وفى الأسلوب معا .

ونتيجة لما حققته المدرسة من نجاح فى عهده فكر عاطف بركات فى أن تصبح مدرسة دار العلوم قسما من مدرسة القضاء

---

(٤) احمد أمين : المرجع السابق ص ١٥ ، ١٣٨ .

(٥) محمد عبد الجواد : المرجع السابق ص ٢٧٦ .

(٦) أنظر : ابى الحسن الماوردى : كتاب ادب الدنيا والدين ، القاهرة — وزارة المعارف العمومية ١٩٢٥ .

(٧) احمد أمين : المرجع السابق ص ١٢٢ .

الشرعى حتى يجعلها كلية للعلوم الدينيــة والعربيــة على أن تأسس مدرسة تجهيزية مكان دار العلوم تمد الـكلية المقترحـة بالطــلاب ، وتهيئهم للدخول فيهــا ، ولــكن هــذه الفكرة لم يقيض لها النجــاح خصوصا بعد خروج سعد زغلول من نظارة المعارف (٨) •

وسارت مدرسة القضــاء الشرعى قدما تجتــاز ماكان يوضع فى سبيلها من عقبــات ، يديرها عاطف بركات بقوة وحذق كالربان الماهر الذى يسعى دائما الى أن يجنب سفينته العواصف • وكان طلبة المدرسة وأساتذتها وزائروها يلمسون فيه الدقة وتحرى النظام والعمل المتواصل والجدية ، وقد بدا ذلك واضحا عندما زار السلطان حسين كامل المدرسة فى العاشر من فبراير ١٩١٥ عقب توليه سلطنة مصر اذ أبدى اعجــابه بنظامها وحسن سير الأمور فيها (٩) •

وتقــديرا لجهود عاطف بركات أنعم عليــه السلطان حسين كامل بالبكوية من الدرجة الأولى (١٠) كما أمر بتخصيص جائزتين من خزينته الخاصة الأولى قــدرها ستون جنيها والثانية قدرها أربعون جنيهــا للأول والثانى من الناجحين من طلبة هذه المدرسة (١١) •

وهكذا كانت ادارة عاطف بركات لمدرسة القضاء التى كانت فى عهده مربى تنبت فيــه الأخلاق الفاضلة ، وزهرة المدارس أوجد فيهــا النظام والعدل ، وحرية التفكير يستنشق منه كل أستاذ وكل طالب على حسب استعداد رئته •

---

(٨) محمد عبد الجواد : المرجع السابق ص ٢٧١ •

(٩) المقتطف : العدد السابق ص ٢٠٩ •

(١٠) محمد عبد الجواد : المرجع السابق ص ٢٧٨ •

(١١) المقتطف : العدد السابق ص ٢١٦ •

٢ ـ أحمد أمين ابراهيم الطبـــاخ

١٨٨٦ ـ ١٩٥٤

ولد أحمد أمين بحى الخليفة بالقاهرة فى أكتوبر ١٨٨٦ [١٢] وبعد أن تلقى تعليمه الأولى التحق بالأزهر ، ولــكن لم يستطب له المقــام فيــه لذلك فعندما افتتحت مدرسة القضــاء الشرعى التحق بها وبعد أربع سنوات قضاها هنــاك تخرج منها ليعين معيدا نتيجة لحصــوله على أعلى الدرجات فى دروسه ، ولمــا عرف عنه من الجد والمثــابرة والعقل الجاد المحب للاطلاع والتقبل للمعرفة [١٣] .

وقد اختاره عاطف بركات ناظر المــدرسة معيدا فى تدريس علم الأخلاق فــكان يلقى الــدروس على الطلبــة مستفيدا بخبرات وعلم أستاذه الذى تأثر به ليس فقط فى نزعته العقلية واخضــاعه كل شىء لسلطان العقل فحسب بل أخذ عنه العديد من صفاته كالمطابقة بين القول والعمل وايثار الحق فى كل الظروف [١٤] .

وعن تأثر أحمد أمين بأستاذه من ناحية تحكيم العقل فى الــدين يذكر « كنت أحكم العواطف لا العقل ولا أسمح لنفسى بالجدل العقلى فى مثل هــذه الموضوعات فالدين فوق العقــل فان جاء فيــه مافوق العقل آمنــا به ، لأن علم الله فــوق علمنــا ، والله أعلم بما يصلحنا

---

(١٢) ورد فى قاموس الأعلام للزركلى أنه ولد فى عام ١٨٧٨ ، ولكننا فضلنا الأخذ بما ورد فى الترجمة التى كتبها مجمع اللغة العربية عنهخصوصا وانه عمل به لفترة ليست بالقصيرة .
للمقارنة انظر : خير الدين الزركلى : الأعلام ح ١ ، بيروت ـــ دار العلم للملايين المجلد الأول ص ١٠١ ، ومحمد مهدى علام : مجمع اللغــة العربية فى ثلاثين عاما . المجمعيون : القاهرة ١٩٦٦ ص ٢٣ .

(١٣) د. محمد مهدى علام : المرجع السابق ص ٢٣ .

(١٤) عامر العقاد : المرجع السابق ص ٣٩ .

ويغـيرنا » [١٥] ونظرا لأن عاطف بركات كان يأبى الا تحكيم العقـل والبحث عمـا لانفهم حتى نفهم فقـد تأثر به أحمد أمين وسار على دربه ونتيجـة لمقـدرة أحمد أمين العلمية عين مدرسا لمـادة الأخلاق بالمـدرسة ، وأثمر تدريسه لهـذه المادة على تأليفه لـكتاب الأخلاق، كما أثمرت جهوده فى تعـلم الانجليزية على ترجمـة كتاب مبـادىء الفلسفة لرابوبورت [١٦] .

وأثنـاء تواجد أحمد أمين بمدرسة القضـاء كان كثير التردد على الجامعـة المصرية ليستمع الى دروس بعض المستشرقين ، ومن خلال استعداده للتعلم عرف بمنهج البحث الحديث من خلال اتصاله المباشر بالفكر الأوربى ، وازدياده تبصرا به مما أتاح للاتجاه العقلى عنده قدرا كبيرا من التجديد فى مجال البحث العلمى واستمر أحمـد أمين يعمل مدرسا فى مدرسة القضـاء ثم تنقل منها للعمل فى عدد من المحـاكم الشرعية فى الواحات الخارجة وأسيوط ولم يلبث أن عاد للتـدريس بالمدرسة ، وظل بهـا حتى عام ١٩٢١ [١٧] وبعدها عين قاضيا لمـدة أربع سنوات بين قويسنا وطوخ والأزبكية حتى طلب منه الدكتور طـه حسين فى عام ١٩٢٦ أن ينتقل الى جانبه للعمل فى كلية الآداب فقبل، وبهذا الانتقـال يدخل أحمد أمين فى طور جديد توسعت فيه مداركه ومعارفه حتى أصبح أحد عمالقة جيل الرواد الذين شهدتهم مصر فى النصف الأول من القرن العشرين فقد أفنى ذاته فى خدمة العلم والوطن وقدم أروع آيات انتاجه .

---

(١٥) احمد امين : المرجع السابق ص ١٥ .

(١٦) حمدى السكوت ومارسدن جونز : اعلام الأدب المعـاصر فى مصر — أحمـد امين ، القـاهرة — مركز الدراسـات العربية بالجامعة الأمريكية ص ٣٦ .

(١٧) عامر العقاد : المرجع السابق ص ٣٩ .

الخاتمة

وهكذا تأسست مدرسة القضاء الشرعى بالرغم من الصعوبات التى واجهتها سواء من الخديو الذى أعرب عن عدم ارتياحه صراحة لانشاء هذه المدرسة أو من الأزهريين الذين رأوا فى انشائها سلبا لاختصاص أزهرهم وتحجيما لدوره ، فكان تأسيسها خطوة موفقة نحو التطور العلمى المعتدل ، فخرجت للمجتمع رجالا كانوا خير سند للقضاء الشرعى فى مصر •

وقد أثبتت هذه المدرسة أن هدفها لم يكن سلب الأزهريين ولاية القضاء بقدر ماهو شق الطريق الى التطور عن طريق الجمع بين العلوم الدينية والعصرية يضاف الى ذلك أن النظم الحديثة التى اتبعتها المدرسة لم تضر بالأزهر بل أعطته مثلا لكى يفتح أبوابه للعلوم الحديثة •

وقد حققت مدرسة القضاء ماكان ينتظر منها فأوجدت أجيالا من القضاة المؤهلين الذين كان لهم أكبر الأثر فى تحسين أحوال القضاء الشرعى فى مصر حيث أوجدوا الحلول للكثير من المشاكل الاجتماعية التى كان يعانى منها الناس ، فبعد أن كان القضاة الشرعيين يتسمون بقصور معارفهم الشرعية ، وكثيرا مايخطئون الأحكام مما أضاع هيبتهم وهيبة العدالة فى كثير من المواقف قدمت المدرسة للمجتمع قضاة مؤهلين تأهيلا مناسبا تجتمع فى ثقافتهم روح الشريعة الاسلامية والعلوم العصرية مما كان له فضل كبير على النهضة القضائية التى تعاقبت على مصر فكانت ساحات القضاء الشرعى تزدهى بهم ، وبعد أن كان كتبة المحاكم الشرعية

جهلاء ، ومعرفتهم بالقضـــاء ناقصة [1] قدمت المدرسة للمجتمع كتبة لديهم الدراية الـــكاملة بنظام المحاكم الشرعيـــة هـــذا بجانب علمهم بالآداب الدينيـــة وفقـــه الشريعة الاســـلامية واللغـــة العربية قراءة وكتابة .

ولـــكن مالبثت مدرسة القضاء أن الغيت ، وساد المحاكم الشرعية الاهمـــال مرة أخرى مما دفع الرئيس الراحل جمـــال عبد الناصر الى الغـــائها بحجة انحراف بعض قضاتها ، وأصبح القضاء الشرعى جزءا من قضاء المحاكم الأهلية .

---

(١) تقرير مفتى الديار المصرية الاستاذ الشيخ محمد عبده فى اصلاح المحاكم الشرعية ص ١٤ .

الملاحق

ملحق رقم (١)

خطاب من الشيخ محمد عبده الى ناظر الحقانيـــة بشأن مشروع لائحة لتأسيس مدرسة للقضاء الشرعى [١]

حقانية ناظرى سعادتلو أفندم حضرتلرى :

أقدم الى سعادتكم أن اللجنة التى صدر قرار النظارة بتـــأليفها لاعداد نظام مخصوص لتخريج طلبـــة القضـــاء والـــكتاب بالمحـــاكم الشرعية يناط بها تقرير المواد التى يدرسونها والمؤلفـــات اللازمة لذلك قـــد ابتدأت اجتماعاتها فى يوم ١٧ مايو سنة ١٩٠٤ ثم والت الاجتماع والمذاكرة حتى أتمت ما أنيط بها على الوجه الذى رأته مفيدا ، وبذلت مافى وسعها لتجمع بين ماتقتضيه المصلحة وما طلبـــه مجلس شـــورى القوانين والجمعية العمومية ووضعت مشروع لائحة لتأسيس المدرسة يجب أن يصـــدر عليه أمر عال كما وضـــعت مشروع لائحـــة داخليـــة للمدرسة ليصدر قرار نظارة الحقانيـــة بهـــا ليجرى العمل فى قبـــول التلاميذ ، وسير التدريس على مقتضى أحكامها وسترى سعادتكم رأى اللجنة فى جعل المـــدرسة مستقلة خاصة تابعة لنظارة الحقانيـــة لأن

---

(١) دار الوثائق القومية بالقلعـــة : محافظ عابدين ـــ تعليم عالى ـــ محفظة رقم (١) .

المحاكم الشرعية نفسها تابعة للحقانية فلا يجد المعطلون طريقــا للنقد في استقلالها كما جعلت ادارتها لمن يتولى افتــاء الديار المصرية لتبقى مدرسة شرعية دينية محضة كما تعلقت به آمال مجلس شورى القوانين والجمعية العموميــة وحصرت انتخــاب التــلاميذ في الحنفيــة منهم لــكثرتهم في الجــامع الأزهــر ، ولتعودهم على فهم أحكام المذهب المعمول به في الحكومة ولو انتخبت غيرهم معهم صعب عليه أن يسير سيرهم في دروس الفقــه الا من كانت له مميزات كأن يكون من أسرة شريفة أو له معلومات واسعة ترى لجنة امتحان المدرسة لقبول الطلبة أن يستثنى من ذلك الحصر فعند ذلك تصــدر قرارها باستثنائه ، ثم وضعت جدولا ببيــان مواد الدروس اجمالا وتفصيلا ، ولم يبق شيء يحتاج اليه في انشاء المدرسة سوى تقرير ميزانيتها وتعيين معلميها .

فالمرجو من نظارة الحقانية أن تتفق مع نظارة المعارف على وضع الميزانية للمدرسة ، وتقدر لها العدد الــكافي من الأساتذة ، وأحب أن أبدى ملاحظة في هذا المقام وهي أن مدرسي الفقــه ولوائح المحــاكم الشرعية يكونون من علماء الأزهر العــارفين بالشريعة علما وعملا من الذين تولوا الأعمال القضائية زمنا طويلا ، وهؤلاء لايحتاجون الا الى شيء من المــكافأة على عملهم مع حفظ مرتباتهم التى لهم في الأزهر ، وكذلك يوجد في الأزهر من يصلحون لتدريس بعض الفنون الرياضية كالحساب ويمكن أن يعطوا شيئا من المــكافأة كــذلك ، ومتى أرادت النظارة معرفة مايلزم لــكل من هؤلاء فأنا مستعد لتقديم ماعندى من معلومات في ذلك ، وكذلك أرى أن نظارة الحقانية تــكتب الى مشيخة الأزهر بابقاء جرايات الطلبــة ومرتباتهم حتى يستمروا كأنهم من أهل الأزهر وأبنائه لأن ذلك أفضل في نظر العامة .

وانني أشكر لحضرات أعضاء اللجنة وكاتبها شدة عنايتهم بتتميم

العمل فى مدة قصيرة مع كثرة اشغالهم المتنوعة ، وأخص بالشكر حضرة عزتلو أمين بك سامى فانه ساعد اللجنة أفضل مساعـــدة فى الاسراع بالعمل ، وأرجو أن تستصدر النظارة الأمر العالى بلائحة انشاء المدرسة والأخذ فى تنفيذها حتى يمكن أن تفتح أبوابها فى أوائل السنة المكتبية المقبلة ..

وأسأل الله أن يوفق سعادتكم الى انجـــاح العمل وابلاغ الشرع وأهله غاية الأمل أفندم .

مفتى الديار المصرية

محمد عبده

ملحق رقم (٢)

أمــر عال

بانشاء مدرسة القضاء الشرعى [1]

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون الجامع الأزهر الصــادر به الأمر العالى بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٣١٤ (أول يولية سنة ١٨٩٦) نمرة ٣ ٠

وبناء على ماعرضه علينا ناظر المعارف العمومية وموافقــة رأى مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

(المادة الأولى)

يخصص قسم من الأزهر لتخريج قضاة ومفتين وأعضــاء ووكلاء دعاوى وكتبة للمحاكم الشرعية ويسمى (مدرسة القضاء الشرعى) ٠

(المــادة الثانية)

تكون هذه المدرسة باعتبار كونهــا قسما من الأزهر تحت اشراف شيخه ويكون لطلبتها من الامتيــازات مالغيرهم من الأزهريين ويتولى ادارتها ناظر يعينه ناظر المعارف ويكون لها محل مخصوص ٠

---

(١) دار الوثائق القومية بالقلعــة ، محافظ عابــدين تعليم عالى — محفظة رقم (١) ٠

(المـادة الثالثة)

تنقسم هذه المدرسة الى قسمين القسم الأول لتخريج كتبة للمحاكم الشرعية والقسم الثانى لتخريج قضـاة ومفتين وأعضاء ووكلاء دعاوى للمحاكم الشرعية أيضا •

القســـم الأول

(المـادة الرابعـة)

يشترط فيمن يدخل القسم الأول من مدرسـة القضـاء الشرعى ما يأتى :

أولا : أن يكون طالب علم فى الأزهر أو أحد ملحقاته مدة ثلاث سنين وأن يكون حميد السيرة •

ثانيا : أن يكون صحيح الجسم سليما من العاهات•

ثالثا : أن ينجح فى امتحان الدخول فى المواد الآتية :

(أ) حفظ نصف القرآن الـكريم على الأقل •
(ب) المطالعة فى الـكتب السهلة مع الصحة وفهم المعنى •
(ج) الاملاء •
(د) النحو •
(هـ) الفقـه •
(و) مبادىء علم الحساب •

(المـادة الخامسة)

يكون امتحان الدخول فى هذا القسم تحت رياسة شيخ الجـامع الأزهر أو من ينيبه عنه بواسطة لجنة أو أكثر على حسب الأحوال مؤلفة من عضوين ينتخبهما ناظر المعارف العمومية بعد أخذ رأى لجنة الادارة المبينة فى المادة ١٧ •

(المــادة السادسة)

تكون مدة الدراسة فى هذا القسم خمس سنوات •

(المــادة السابعة)

تدرس فى هذا القسم العلوم الآتية :

التفسير — الحديث — الفقه على مذهب أبى حنيفة — التوثيقات الشرعية — التوحيد — المنطق — آداب وأخلاق دينية — نظام المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسبية ونظام القضاء والادارة — اللغة العربية — الحساب والهندسة — التاريخ والجغرافيا — الخط •

(المــادة الثامنة)

الامتحان النهائى للقسم الأول يكون تحت رياســة شيخ الجامع الأزهر أو من ينيبه بواسطة لجنة أو أكثر على حسب الأحوال مؤلفة من عضوين ينتخبهما ناظر المعارف بعد أخذ رأى لجنة الادارة المبينــة فى المــادة ١٧ •

(المــادة التاسعة)

يكون الامتحان فى مواد الدراسة بالقسم الأول تحريريا وشفهيا على حسب التفصيل الذى تشتمل عليه اللائحة الداخلية •

(المــادة العاشرة)

تعطى لمن نجح فى الامتحان النهائى لهذا القسم شهادة الأهليــة الأزهرية ويكون أهلا بموجبها لأن يعين كاتبا بالمحاكم الشرعية فضــلا عن المزايا المقررة لها بحسب قانون الأزهر •

القســم الثــانى

(المادة الحادية عشرة)

يشترط فيمن يدخل القسم الثــانى من مدرسة القضـــاء الشرعى ما يأتى :

أولا — أن يكون حاملا لشهادة القسم الأول .

ثانيا — أن يكون صحيح الجسم سليما من العاهات .

ثالثا — أن يكون حميد السيرة لم يسبق الحكم عليه بسبب أمر مخل بالشرف وأن لايعرف بالتساهل فى أمر دينه .

(المــادة الثانية عشرة)

تكون مدة الدراسة فى هذا القسم أربع سنين .

(المــادة الثالثة عشرة)

تدرس فى هذا القسم العلوم الآتية :

تفسير وحديث — الفقه على مذهب أبىحنيفة — حكمة التشريع— الأصول على مذهب أبى حنيفة — آداب البحث — توحيد — منطق — آداب وأخلاق دينية — أصول القوانين — نظام المحــاكم الشرعيـــة والأوقاف والمجالس الحسبية ونظام القضـــاء والادارة — محاضرات عامة ودراسة بعض القضايا ذات المبادىء الشرعية — اللغة العربية — العلوم الرياضية — التاريخ — تقويم البلدان — الخواص التىأودعها الله تعالى فى الأجسام .

(المــادة الرابعة عشرة)

الامتحان النهائى للقسم الثانى يكون تحت رياسة شيخ الجــامع الأزهر أو من ينيبه عنه بواســطة لجنــة أو أكثر على حسب الأحوال

وتتألف كل لجنة من خمسة أعضاء ينتخبون من علمـــاء الأزهر وأرباب المعارف الفنية بمعرفة ناظر المعارف بعد أخذ رأى لجنة الادارة المبينة فى المـــادة ١٧ •

(المـــادة الخامسة عشرة)

يكون الامتحان فى مواد الدراسة بالقسم الثانى تحريريا وشفهيا على حسب التفصيل الذى تشتمل عليه اللائحة الداخلية •

(المـــادة السادسة عشرة)

يصـــدر لمن نجح فى الامتحان النهائى للقسم الثانى البيورلدى العالى المنوه عنه فى المادة ٥٣ من قانون الأزهر وزيادة عما لحامله من المزايا يصير أهلا بموجبه لأن يكون وكيل دعاوى أو قاضيا أو مفتيا أو عضوا أو نائبا بالمحاكم الشرعية •

أحكام عموميـــــــة

(المـــادة السابعـــة عشرة)

يكون للمدرسة لجنة ادارية تسمى لجنة الادارة وتتألف من شيخ الجامع الأزهر أو من ينوب عنه رئيسا ومن مفتى الديار المصرية ومن ناظر المدرسة ومن عضوين آخرين ينتخبهما ناظر المعارف بالاتفاق مع ناظر الحقانية •

(المـــادة الثامنة عشرة)

تختص لجنة الادارة بما يأتى :

أولا — تحرير اللائحة الداخلية •

ثانيا — وضع برجرامات الدراســـة وتوزيعهـــا على السنين والأوقات المختلفة وبيان درجات كل علم •

ثالثا — انتخاب المدرسين بالمدرسة •

رابعا — انتخاب أعضاء لجان الامتحانات المختلفة •

خامسا — تقرير ماينبغى صرفه من الاعانات الشهرية لطلبة القسم الأول والثانى •

سادسا — تقرير الاجازات التى تعطل فيها الدراسة •

سابعا — ما يطلب منها ناظر المعارف النظر فيه •

قرارات هذه اللجنة تكون نافذة بعد تصديق ناظر المعارف عليها •

(المادة التاسعة عشرة)

مرتبات الموظفين والمدرسين بهذه المدرسة تقدر على حسب أهمية وظائفهم وأهمية الدروس التى يكلفون بالقائها ويعطى لطلبتها اعانة شهرية •

(المادة العشرون)

لا يصح أن ينتخب مدرس فى هذه المدرسة من غير علماء الأزهر الا اذا كان مسلما حميد السيرة ومشهودا له بالبراعة فى الفن المعين لتدريسه •

(المادة الحادية والعشرون)

ناظر المدرسة هو المكلف بضبطها ونظامها وتنفيذ قرارات لجنة الادارة فيها •

أحكام وقتيــــة

(المادة الثانية والعشرون)

اذا ظهر من نتيجة امتحان الدخول فى القسم الأول فى أثناء السنوات الأربع الأولى التالية لافتتاح المدرسة وجود طلبة مستعدين

لتلقى دروس أى سنة أعلى من السنة الأولى وعـــددهم كاف لتشكيل هذه السنة جاز تشكيلها وذلك بطريق الاستثناء من أحكام المادة ٦ ٠

(المـــادة الثالثة والعشرون)

فى أثناء السنوات الخمس التالية لافتتاح المدرسة يجوز للجنـــة الادارة بطريق الاستثناء من المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة أن تقبل فى أية سنة من السنوات المقررة للدراسة بالقسم الثـــانى من ترى فيه استعدادا لتلقى الدروس التى تعينها لتلك السنة ولو لم يكن حاملا لشهادة القسم الأول ٠

(المادة الرابعة والعشرون)

على ناظر المعارف تنفيذ هذا القانون ٠

صـــدر بسراى عابدين فى ١٢ محـــرم سنة ١٣٢٥ (٢٥ فبراير سنة ١٩٠٧) ٠

(عباس حلمى)

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر المعارف العمومية — رئيس مجلس النظار

سـعد زغلول — مصطفى فهمى

ثبت المصـــادر والمراجع

أولا : وثائق غير منشورة :

(أ) دار الوثائق القومية بالقلعة :

محافظ عابدين تحت عنوان « تعليم عالى » عدد ٢ محفظة ٠

(ب) متحف التعليم بالقاهرة :

Dunlop, Douglas :

Notes on the Progress and condition of Public Instructions in Egypt 1907.

ثانيا : وثائق منشورة وتنقسم الى :

(أ) تقارير وتشمل الآتى :

١ ــ تقرير فضيلة مفتى الديار المصرية الأستاذ الشيخ محمد عبــده فى اصلاح المحاكم الشرعية ــ القاهرة ــ مطبعة المنار ١٩٠٠ ٠

٢ ــ تقارير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنوات١٩٠٧ ، ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ مرفوعة منالسر الدون جورست الى السر ادورد جراى

(3) Blue Books (Reports by his Majesty's Agent and Consul General on the Finances, Administration and condition of Egypt and the sudan 1905.

(ب) أوامر عالية وقوانين ولوائح :

١ ــ الأمر العالى الصادر بانشـــاء مدرسة القضـــاء الشرعى فى ٢٥ فبراير ١٩٠٧ ، القاهرة ــ المطبعة الأميرية ١٩٠٧ ٠

٢ — فهـرس قـوانين الحكومة المصرية الصـادرة فى عام ١٩٠٧ ، القاهرة — المطبعة الأميرية .

٣ — اللائحة الداخلية لمدرسة القضاء الشرعى ، القاهرة — المطبعـة الأميرية ١٩٠٧ .

(ح) مضابط مجلس شورى القوانين :

محضر جلسة ٢ أبريل ١٩٠٤ .

(د) مضابط مجلس النواب :

١ — مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين فى ٣١ يناير ١٩٢٧ .

٢ — مضبطة الجلسة السادسة والعشرين فى ٧ فبراير ١٩٢٧ .

٣ — مضبطة الجلسة الأربعين فى ٢٨ مارس ١٩٢٧ .

٤ — مضبطة الجلسة الحادية والأربعين فى ٢ أبريل ١٩٢٨ .

٥ — مضبطة الجلسة الخامسة والثلاثين فى ٢٧ أبريل ١٩٣٠ .

٦ — مضبطة الجلسة الثالثة والأربعين فى ١٠ أبريل ١٩٣٣ .

ثالثا : المـذكرات :

مذكرات سعد زغلول ، دار الوثائق القومية بالقلعـة ، القاهرة كراسات رقم ١٠ ، ١١ ، ١٤ .

رابعا : دراسات ومؤلفات عربية :

١ — أبى الحسن الماوردى :

أدب الدنيا والدين . القاهرة — وزارة المعـارف — المطبعـة الأميرية ١٩٢٥ .

٢ ـ أحمد الشايب :

دراسة أدب اللغة العربية بمصر فى النصــف الأول من القرن العشرين ، القاهرة ــ النهضة المصرية ١٩٦٦ .

٣ ـ أحمــد أمين :

(أ) حياتى ، بيروت ، دار الــكتاب العربى . الطبعة الثانية ١٩٧١ .

(ب) فيض الخاطر ، الجزءان الأول والعاشر .
الجزء الأول : القاهرة ــ النهضــة المصرية ــ الطبعــة الرابعة ١٩٥٨ .

الجزء العاشر ، القاهرة ــ النهضة المصرية ــ الطبعــة الثالثة ١٩٥٦ .

٤ ـ أحمد شفيق :

مذكراتى فى نصف قرن ، القسم الثانى ــ الجزء الثــانى ــ القاهرة ، مطبعة مصر ١٩٣٦ .

٥ ـ أمين ســامى :

التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ و١٩١٥ ، القاهرة ــ مطبعة المعــارف ١٩١٧ .

٦ ـ حافظ وهبــة :

خمسون عاما فى جزيرة العرب ، القاهرة ــ مطبعة البــابى الحلبى ــ الطبعة الأولى ١٩٦٠ .

٧ ـ حامد شــعبان :

أمين الخولى والبحث اللغوى ، القــاهرة ــ الانجلو المصرية ١٩٨٠ .

٨ — حمدى السكوت ، ومارسدن جونز :

أعلام الأدب المعاصر فى مصر ، أحمد أمين • القاهرة ، مركز الدراسات العربية بالجامعة الأمريكية •

٩ — طـه حسين :

فى الأدب الجاهلى — القـاهرة — دار المعـارف — الطبعـة الحادية عشرة •

١٠ — عادل العقـاد :

أحمد أمين • حياته وأدبه ، بيروت • المكتبة العصرية ١٩٧١ •

١١ — عباس محمود العقـاد :

(أ) سعد زغلول سيرة وتحية • القاهرة — مطبعـة حجازى ١٩٣٦ •

(ب) عبقرى الاصـلاح والتعليم الامام محمد عبده • بيروت — دار الـكتاب العربى ١٩٧١ •

١٢ — عبد الرحمن الرافعى :

(أ) مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، القاهرة — النهضة المصرية ١٩٦٢ •

(ب) فى أعقـاب الثورة المصرية حـ ١ القـاهرة — النهضـة المصرية ١٩٤٧ •

١٣ — عبد الخالق لاشين :

سعد زغلول ودوره فى السياسـة المصرية حتى عام ١٩١٤ — القاهرة — دار المعارف ١٩٧٠ •

١٤ — عبد المنعم الجميعى :

(أ) الجامعـة المصرية القـديمة نشأتها ودورها فى المجتمع ١٩٠٨ — ١٩٢٥ • القاهرة — دار الـكتاب الجـامعى ١٩٨٠ •

(ب) الخديو عباس الثـانى والحزب الوطنى ١٨٩٢ — ١٩١٤ القاهرة — دار الـكتاب الجامعى •

١٥ — محمد رشيد رضا :

تاريخ الأسـتاذ الامام الشيخ محمـد عبده ، الجزءان الأول والثالث ، القاهرة — مطبعة المنار ١٣٥٠ هـ •

١٦ — محمد عبد الفتاح أبو الأسعاد :

تاريخ التعليم فى مصر تحت الاحتلال البريطـانى ١٨٨٢ — ١٩٢٢ رسالة دكتوراه غير منشورة • آداب عين شمس •

١٧ — محمد عبد الجواد :

تقويم دار العلوم • العدد الماسى ١٨٧٢ — ١٩٤٧ القاهرة — دار المعارف — د•ت •

١٨ — محمد محمد حسين :

الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر جـ ٢ بيروت ، مطبعـة الرسالة ١٩٨٠ •

١٩ — محمد مهدى علام :

مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما ، المجمعيون — القـاهرة ١٩٦٦ •

٢٠ — وزارة الأوقاف وشئون الأزهر :

الأزهر تاريخه وتطوره • القاهرة ١٩٦٤ •

خامسا : مؤلفات أجنبيــة :

(1) Cromer, the Earl of : Abbas II, London, 1915.

(2) Lioyd, Lord : Egypt since Cromer 2 vols, London, 1933, 1934

سادسا : الدوريات :

١ ــ الأخبــار : أغسطس ١٩٠٧ ٠

٢ ــ الثقافة : أغسطس ١٩٤٠ ٠

٣ ــ الجريدة : مارس ١٩٠٧ ٠

٤ ــ السياسة الأسبوعية : فبراير ١٩٢٧ ٠

٥ ــ القضاء الشرعى : ١٣٤١ و ١٣٤٢ هـ ٠

٦ ــ المؤيد : سبتمبر ١٩٠٧ ٠

٧ ــ المقتطف : مارس ١٩١٥ ٠

٨ ــ المنــار : المجلد العاشر ١٩٠٧ ٠

٩ ــ الهــداية : نوفمبر وديسمبر ١٩١٠ ٠

١٠ــ الهــلال : تقويم الهلال ١٩٣٨ ٠

« تم بحمد الله »

مقالات وبحوث للمؤلف بالمجلات العلمية :

١ — على مبارك وروضة المدارس ، بحث القى فى ندوة على مبــارك التى أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٧٩ •

٢ — موقف الدولة العثمانية من الثورة العرابيــة • بحث القى فى سمنار التاريخ الحديث بجامعة عين شمس ونشرته الجمعيــة التاريخية فى مجلتها الصادرة عام ١٩٧٩ •

٣ — موقف عمد ومشايخ القرى من انتخابات صــدقى ١٩٣١ بحث ألقى فى سمنار التاريخ الحديث بجامعــة عين شمس ونشرته الجمعية التاريخية فى مجلتها الصادرة عام ١٩٨٠ •

٤ — وقائع الثورة العرابية — بحث منشور ضمن كتاب أصدره مركز الدراسات السياسية بالأهرام بمناسبة العيــد المئوى للثورة العرابية ١٨٨١ — ١٩٨١ •

٥ — الصراع على الخديوية المصرية بين البرنس حليم والخــديوى توفيق بحث القى فى سمنار التــاريخ الحــديث بآداب عين شمس فى نوفمبر ١٩٨١ ونشر فى مجلة الجمعية التاريخية •

٦ — موقف علماء الأزهر من الثورة العرابية ، بحث ألقى فى الندوة الدولية التى أقيمت فى جامعة عين شمس بمناسبة مرور مائة عام على قيام الثورة العرابية ١٨٨١ — ١٩٨١ •

٧ — وثائق الثورة العرابية فى دار الوثائق القومية ، مجلة السياسة الدولية ابريل ١٩٨١ •

٨ — ملفات الخدمة وربط المعاش مصدرا لدراسة الثورة العرابية ، مجلة السياسة الدولية ، أبريل ١٩٨١ •

٩ — الكتابات المعاصرة للثورة العرابية ، مجلة السياسة الدولية يوليو ١٩٨١ •

١٠ — الفيوم بين ثورتى عرابى وسعد زغلول ، جريدة قارون بالفيوم •

١١ — الثورة العرابيــة والوحــدة الوطنية ، بحث قدم الى « ندوة الوحدة الوطنية فى التاريخ » بجامعة المنيا ، ديسمبر ١٩٨٢ •

١٢ — حسن موسى عقاد ودوره فى السياســة المصرية ، بحث ألقى ضمن محاضرات الموسم الثقافى للجمعية التاريخية ١٩٨٢ •

١٣ — الأحزاب والممارسة الديمقراطية ١٩٢٣ — ١٩٥٢ بحث قدم الى مركز الدراسات السياسية بالأهرام •

١٤ — اغتيال أمين عثمان ودلالته السياسية ، بحث قدم الى سمنار التاريخ بآداب القاهرة ونشرته الجمعية التاريخية فى مجلتها الصادرة عام ١٩٨٤ •

١٥ — الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ، بحث قدم الى سمنار التاريخ بجامعتى القاهرة وعين شمس •

١٦ — رؤية الأجانب المعــاصرين للثورة العرابيــة ، مجلة السياسة الدوليــة •

١٧ — مصــطفى كامل وتأسيس الحزب الوطنى ، الموسم الثقــافى للجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٨٣ •

١٨ — محمد فريد وزعامته للحزب الوطنى ، الموسم الثقافى للجمعية التاريخية ١٩٨٣ •

١٩ — الزعامة الوطنيـــة بين مصطفى كامل ومحمـــد فريد ، الموسم الثقافى للجمعية التاريخية ١٩٨٣ .

٢٠ — وثائق ديوان التجارة والزراعة والمبيعات فى عصر محمـــد على الموسم الثقافى للجمعية التاريخية ١٩٨٤ .

٢١ — حرب ١٩٤٨ وانعكاساتها على العلاقات المصرية الأردنية ، بحث ألقى ضمن ندوة مصر والعالم العربى فى النصـــف الأول من القرن العشرين التىأقامتها الجمعية التاريخية فى أبريل١٩٨٥

٢٢ — المرأة المصرية والتعليم الجامعى : بحث منشور فى حولية كلية التربية بالفيوم — العدد الثانى ١٩٨٥ .

٢٣ — مجتمع القـــاهرة ١٩١٧ — ١٩٤٤ كما صـــورته ثلاثيـــة نجيب محفوظ بحث ألقى فى سمنار التاريخ الحديث بكلية البنـــات جامعة عين شمس ، ديسمبر ١٩٨٤ .